الفصل الأول

تطورات القضية الفلسطينية

(١) اشكالية السلام والديمقراطية في الشرق الاوسط

انعقدت فى القاهرة الندوة الثانية عشرة من سلسلة الندوات السنوية التى تعقدها الأمم المتحدة، وقد اختارت القاهرة هذا العام لعل قربها من أطراف الصراع فى فلسطين يساعد على البحث عن فرص السلام فى الصراع العربى الإسرائيلى، وعن دور الإعلام فى خدمة هذا السلام. ويحضر هذه الندوات عادة مفكرون ورسميون وإعلاميون على مستوى عال من الدول العربية وإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الروسى. ولعل الإشكالية التى ركزت الندوة عليها هى البحث عن سبل تنفيذ خريطة الطريق، وما إذا كانت خطة شارون بديل عن الخريطة أو أنها جزء منها، وأين نقطة البداية، وكيف يمكن توحيد المفاهيم بالنسبة لكل أطراف الصراع فى عملية السلام. وقد أتيح لى أن أكون أحد المتحدثين، حيث تناولت إشكالية السلام والديمقراطية فى المنطقة، وقد أثرت فى هذا الصدد نقطتين أساسيتين، أولهما تتعلق بالسلام، وثانيهما تتعلق بالصلة بين السلام والديمقراطية.

أولاً: الالتباس فى قضية السلام وعملية السلام، فالمعلوم أن مصطلح السلام ليس متفق عليه بين مختلف الأطراف، ولذلك فإن عملية السلام لا معنى لها ما لم نحدد مفهوماً واحداً متفق عليه بين الأطراف. فعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقعت مغالطات كثيرة وأوهام أكثر حول هذا القرار، وقد ظن العرب أن هذا القرار هو سند الشرعية الدولية، وهو الأداة التنفيذية لانسحاب إسرائيل من أراضيهم المحتلة، ورفضوا التفاوض مع إسرائيل للاتفاق على تنفيذ أحكام هذا القرار على أساس أن القرار واضح بذاته، وأنه يقرر التزامات واضحة لا تحتاج إلى مفاوضات مع طيف ما يعترفون به، بينما أكد شارون فى تفسيره لهذا القرار أنه الأداة الرئيسية لتحقيق أمن إسرائيل من خلال المفاهيم الخاصة الإسرائيلية،

ورغم ذلك اعتبر القرار الركيزة الأساسية لانطلاق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، وقد فرضت إسرائيل على العالم العربي أن ملف العلاقات العربية الإسرائيلية يبدأ بهذا القرار، وأن الرجوع إلى قرار التقسيم هو ردة قانونية وسياسية، ودليل على إلتفات العالم العربى إلى الماضى، وعدم رغبتهم فى صناعة المستقبل، بل إن اتجاه فى العالم العربى ظهر خلال العقود الأربعة الماضية يطالب بإصدار قرار جديد يشير إلى القضية الفلسطينية من الناحية السياسية، وعدم حصرها فى القرار على أنها قضية لاجئين، وهذه قراءة قاصرة أخرى من الجانب العربى للقرار. الأدهى من ذلك أنه إعتبار من عام ١٩٨٢ بدأ العالم العربى فى قمة فاس ومع بداية إدارة الرئيس ريجان شاع استخدام إصطلاح الأرض مقابل السلام، وأن هذا القرار يكرس هذه المعادلة، وهذه الصيغة تنطوى أيضاً على خطرين كبيرين، ورغم ذلك ترددها الحكومات العربية والإعلام العربى على أنها أمر مفروغ منه، دون أن تفكر فى مضمون هذه الصيغة حتى تدرك أن المغالطتين والخطرين يتمثلان فى أن ديباجة القرار تؤكد على عدم جواز اكتساب أراضى الغير بالقوة، وأنه لذلك أكد القرار على انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلت فى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وإذا كان القرار لم يشر إلى كلمة الأراضى العربية فمن المفهوم أنه لم يتم احتلال أراضى إسرائيلية، ومادام التكليف لإسرائيل بالانسحاب، فإن القرار فى ظنى واضح فى عدم استثناء أى أرض احتلت فى ذلك اليوم من انسحاب إسرائيل منها، وليس صحيحاً أن عدم الإشارة إلى أداة التعريف هى الغموض الوحيد فى القرار، فإذا كان الاحتلال غير مشروع فإنه لا يجوز أن يدفع العرب ثمن الانسحاب من الأراضى المحتلة بشكل غير مشروع. أما المغالطة الثانية، فهى أن إعادة إسرائيل للأراضى العربية المحتلة يجب أن تكون مكافأتها أن يعطيها العرب السلام، وهذا تأكيد للمقولة الإسرائيلية بأن العرب يهددون إسرائيل، ويحرمونها من الشعور بالأمن والاستقرار، وبذلك يكون معنى السلام فى هذه المعادلة هو التأكيد بعدم الاعتداء أو التعرض، وهذه المقولة مردودة لأنه لم يحدث

أن هاجم العرب إسرائيل داخل أراضيها، وكان العرب دائماً هم ضحية العدوان الإسرائيلى داخل أراضيهم. وهكذا أصبح السلام عند إسرائيل يعنى فرض الرؤيا والمصالح الإسرائيلية على الجانب الفلسطينى، كما أنها لم تعد ترى علاقة بين القضية الفلسطينية وبين العلاقات بين إسرائيل والعرب على أساس أن الصراع العربى الإسرائيلى قد انتهى، وأن الذى لايزال مستمراً هو تعثر التسوية بأى شكل بين إسرائيل والفلسطينيين، وكان شارون قد طرح رويته للسلام مع الفلسطينيين على أساس أن القوة هى التى تفرض السلام، والسلام فى هذه الحالة يعنى الخضوع والسكون سواء كان سكون الأحياء المستسلمين أو سكون المقابر. ومعلوم أن القوة فى المشروع الصهيونى وفى الخبرة التاريخية الإسرائيلية هى التى قلمت أظافر العرب وأنيابهم، واضطرتهم إلى السعى إلى السلام مع إسرائيل بيد ذليلة، وهم ليسوا أطرافاً بعد فى هذا الصراع، ولا يستطيعون ذلك بعد أن تمكنت إسرائيل من التحالف المطلق مع الولايات المتحدة، وفك الارتباط بين العرب والقضية الفلسطينية. وإذا كانت القوة هى جوهر العقيدة الإسرائيلية، وأن الصراع قد أصبح إسرائيلياً فلسطينياً تنعكس على صفحته مرارة الواقع والميزان المختل بين الطرفين يتضح لنا أى سلام تريده إسرائيل، وأى سلام يريده الفلسطينيون، وما مدى فرص التوفيق بين المفهومين.

ثانياً: الديمقراطية وما يحيط بها من إشكاليات وعلاقاتها بالسلام أصبحت بحاجة إلى بيان، فقد نظر الغرب إلى إسرائيل على أنها نموذج للديمقراطية فى صحارى الدكتاتورية العربية، وقد أدعت بعض الكتابات الغربية أن الهدف من إنشاء إسرائيل هو نشر الديمقراطية فى العالم العربى، ولذلك فقد تجاوز الغرب عن مغامرات إسرائيل وتجاوزتها على أساس أنها دولة ديمقراطية، كما أثار النموذج الديمقراطى الإسرائيلى أوهام كثيرة فى المنطقة العربية، ومقارنات غير دقيقة بين الواقع الإسرائيلى والواقع العربى، بل جرت مقارنات تلقائية فى الذهن العربى بين

ما يحدث فى إسرائيل من مسائلة وشفافية، وبين الفساد والاستبداد المحيط بإسرائيل فى المنطقة العربية، مما رسم صورة سلبية للشعوب العربية عند إسرائيل، وكانت هذه الصورة فيما يبدو هى أحد أسباب التى دفعت إسرائيل إلى إغتيال عشرة آلاف أسير مصرى، وإلى شعور إسرائيل بالتميز ، وبأنها فوق القانون الدولى الذى وضع لتأديب البرابرة فى العالم الثالث. وقد نظرت الأطراف المختلفة إلى قضية الديمقراطية وعلاقاتها بالسلام نظرة مختلفة، وإذا كان السلام عند إسرائيل هو فرض رؤيتها بالقوة على العالم العربى مقابل نظرة العرب فى السلام على أنه إعادة الأرض إلى أصحابها، وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بموجب اتفاقيات سلام لا تراها إسرائيل أكثر من أنها رصاصة ورق، فإن إسرائيل قد اعتبرت الديمقراطية العربية مقدمة ضرورية للسلام معها، وفسرت إحجام العرب عن مزاعم مطالبات السلام الإسرائيلية على أنه بسبب غياب الديمقراطية، لأن الدول الديمقراطية تتحدث لغة واحدة، وتعتنق مفاهيم مشتركة. أما الديمقراطية الفلسطينية فقد اعتبرتها إسرائيل شرطاً أساسياً للسلام مع الفلسطينيين، ورغم أن عرفات انتخب انتخاباً ديمقراطياً صحيحاً إلا أن الصفة الديمقراطية للزعيم الفلسطينى لا تحددها طريقة انتخابه وفق النظرية الإسرائيلية، وإنما سلوك الزعيم الفلسطينى بما يتفق مع هوى إسرائيل. وطوال العقود الأربعة الأخيرة لم تكن الولايات المتحدة تهتم كثيراً بالرؤية الإسرائيلية ربما لأن الولايات المتحدة كانت تعنى بالنظم التى تخدم مصالحها وليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، بل إن النظم غير الديمقراطية كانت أكثر قدرة على خدمة الأهداف الأمريكية، حيث لم يكن للشعوب دور فى قراراتها. غير أن الولايات المتحدة بدأت مؤخراً تربط بين السلام والديمقراطية على أساس أن الديمقراطية هى التى ترسى قيم السلام وقبول الآخر ومنع التطرف وامتصاص الاحتقان المترتب على المناخ الدكتاتورى. وقد دخلت الولايات المتحدة إلى السلام من المدخل الديمقراطى، وهى أصلاً تحاول أن تجعل الديمقراطية طريقاً إلى مكافحة الإرهاب، مادام أحد أهم أسباب الإرهاب هو الكبت

السياسى والظلم الاجتماعى، ولذلك لاتزال هناك مسافة بين النظـرة الإسـرائيلية والنظرة الأمريكية إلى أهمية الديمقراطية، ولكن واشنطن تلتقى مع إسرائيل فيمـا تسميه إصلاح المؤسسات فى فلسطين، وتعنى بذلك أن الديمقراطية ليس مدخلاً إلى السلام، ولا تهذيباً لقوى التطرف فقط، وإنما أصبحت الديمقراطية عندهما شـرطاً يجب أن يستوفيه الجانب الفلسطينى إذا كان يطمح فى مجرد الإلتقاء بالإسرائيليين، ناهيك عن بحث شروط السلام والتسوية معهم.

أما الجانب العربى، فقد فوجئ بتركيز الولايات المتحدة على قضية الديمقراطية فى الفترة الأخيرة، واعتبارها الهدف الأول فى السياسات الخارجية فى المنطقـة، ولكنها لم تربط بين الديمقراطية والسلام، بل إن الجانب العربى هو الذى ربط بين الأثنين، ويمكن القول إجمالا أن الحكومات العربية قد نظرت إلى صور العلاقة بين الديمقراطية والسلام فى فلسطين من زوايا متعددة.

الزاوية الأولى، أن الأخذ بالديمقراطية يجب أن يسبقه أولاً تـسوية الـصراع العربى الإسرائيلى، ويقوم المنطق العربى لهذا الشأن على أساس أن الديمقراطيـة عى انتقاص من سلطات الحاكم، ولكى يضحى بذلك فإنه يشترط علـى الولايـات المتحدة أن تسوى الصراع فى فلسطين، ولم تشترط القمة العربية فى الجزائر شكلاً معيناً للتسوية، لكنها شددت على أنه لا ديمقراطية بلا تسوية. **أما الزاوية الثانية** فى علاقة السلام بالديمقراطية، فهى أن الصراع مع إسرائيل قـد جعـل الديمقراطيـة طرفاً لا تحتمله الظروف مادامت الموارد مخصصة كلها لهذا الصراع، ولما احتلت الأراضى العربية فى عام ١٩٦٧ ظهر عذر جديد، وهـو أن تحريـر الأراضـى العربية مقدم على الديمقراطية، ويلاحظ أن الحكومات العربية نظـرت مـن هـذه الزاوية إلى العلاقة بين السلام والديمقراطية على أساس أن لديها الخيار بين أولوية الصراع أو الديمقراطية، فاختارت أولوية الصراع لسبب واحد، وهو أن الـصراع يؤدى إلى الإلتفاف حول الحاكم مهما كان مستبداً، لأن القضية تتعلق بسلامة الأمة

أكثر من تعلقها بتوزيع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهى صيغة مريحة تماماً للحكومات العربية، بل تستطيع بعض الشخصيات أن تحقق فيها بعض البطولات الوهمية، ولم يتساءل أحد لماذا لم تتحول مصر إلى الديمقراطية بعد أن فقدت الخيار الثانى وهزمت أمام إسرائيل؟ هذا السؤال لم يطرح حتى الآن بسبب الغوغائية فى التفكير والعمومية فى التناول، وعدم تدريب العقل العربى على التدقيق والتعمق، مما سمح للرئيس عبد الناصر أن يكسب شعبية جديدة حتى رغم هزيمته برفعه شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" وكان جديراً به أن يفكر جدياً فى مدى وجاهة هذا الشعار، فلتف الناس من حوله، واعتبره ضحية "الامبريالية" العالمية "وربيبتها" إسرائيل. **أما الزاوية الثالثة**، فهى التى رأت فيها الحكومات العربية أن تسوية الصراع فى فلسطين سوف يؤدى إلى المطالبات الديمقراطية، لأن المطالبة الديمقراطية من جانب الشعوب لم تعد واضحة قبل أن تعلن الولايات المتحدة أن هدفها الأول فى المنطقة هو نشر الديمقراطية فى المنطقة، رغم أن الحكومات لا تكترس برغبات هذه الشعوب، ولذلك فإن ربطها بين السلام فى فلسطين وبين إدخال الديمقراطية يبدو وكأنه اشتراط صعب التحقيق، لأنها تعلم أن السلام فى فلسطين سوف يكون سلام إسرائيلى بحكم أوضاع القوة على النحو الذى قدمنا فى صدر هذا المقال، وهذا يذكرنا اشتراط صدام حسين عندما غزا الكويت أن تنسحب إسرائيل من كل فلسطين، أى أن تزول إسرائيل حتى يوافق على الانسحاب من العراق، وهو يعلم أنه شرط مستحيل ولكنه فى انتظار تحقيقه، وغير متصور أنه يستطيع أن يماطل فى الانسحاب.

وقد خالصنا فى نهاية هذا التحويل إلى أنه مادام مفهوم السلام غير متفق عليه بين الأطراف، فإننا لا نرى علاقة حتمية بين التسوية فى فلسطين وبين الديمقراطية فى العالم العربى، وإن كان إنشاء الديمقراطية الحقيقية سوف يؤدى إلى صراع أكيد بين دول عربية قوية وبين إسرائيل، ولذلك فليس من مصلحة إسرائيل أو الولايات المتحدة أن تصبح الدول العربية دول ديمقراطية.

(٢) الوضع القانونى للأراضى الفلسطينية

فى ضوء الانسحاب الاسرائيلى من غزة

تحاول إسرائيل كعادتها أن تختلق قانوناً دولياً جديداً، وأن تثير الشكوك حول الوضع القانونى للأراضى الفلسطينية، وقد سبق لإسرائيل أن انكرت على الأراضى الفلسطينية وصف الأراضى المحتلة، وإنما تعتبرها أراضى تم استردادها، واخترعت إسرائيل نظريات لتبرير الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، ولاتزال تردد هذه النظريات حتى الآن. وأهم هذه النظريات هى نظرية الأرض التى لا مالك لها Terra Nullius، وفقاً لهذه النظرية تقول إسرائيل أنها حصلت على غزة عندما اضطرت لمهاجمة مصر عام ١٩٦٧، وأن علاقة غزة بمصر كانت علاقة إدارية، ومن ثم فإن غزة كانت أرضاً لا مالك لها. أما الضفة الغربية، فلم تكن هى الأخرى ملكاً لأحد عام ١٩٦٧، حيث كانت قد انضمت طوعاً إلى شرق الأردن، وتكونت من ضفتى شرق الأردن وغرب الأردن المملكة الأردنية والهاشمية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن إسرائيل قد استولت على القدس لأنها هى الأخرى كانت أرضاً لا مالك لها. ومن المعلوم أن إسرائيل كانت تبرر غزوها لسيناء على أنها جائزة للمنتصر، كما بررت هذا الاستيلاء على سيناء بأنه إجراء وقائى لمنع مصر من استخدام سيناء فى العدوان على إسرائيل، أى أن احتلال سيناء كان إما "جائزة"، وإما عملاً "نبيلاً" وليس احتلالاً. وأما الجولان السورى، فقد قررت إسرائيل أنها أراضى توراتية، وأنها ضمتها لأن هذه الأراضى اكتسبت الصفة التوراتية بمجرد احتلال إسرائيل لها، وليس لأنها ورد ذكرها فى التوراة على أنها ملك لبنى إسرائيل. ومعنى ذلك أن إسرائيل تضم الأرض ثم تبحث عن مبرر وتكرر نظريتها، وهى تعتقد أنها صادقة، وأن الآخرين سيقبلون منطقها. فالأراضى الفلسطينية بما فى ذلك الأراضى التى قامت عليها إسرائيل هى أراضى عربية. فالثابت أن قيام إسرائيل وفقاً لقرار التقسيم قد اكسبها شرعية تتناقض مع العدل،

فأصبح القانون الذى قامت بموجبه إسرائيل مستنداً إلى السياسة والظروف التى أحاطت بالمنطقة والعالم في ذلك الوقت. فإذا كان قرار التقسيم قد أنشأ إسرائيل، فإن نفس القرار قد خصص دولة للفلسطينيين. وإذا كان قرار التقسيم قد ميز المغتصب على صاحب الحق، فقد شجع ذلك المغتصب للمضى فى منطقه الذى يريد أن ينتهى به إلى استبعاد صاحب الحق من الأرض ومن الوجود. ووفقاً لقواعد القانون الدولى، وبصرف النظر عن اللحظة التى كانت عليها الأراضى الفلسطينية عند احتلال إسرائيل لها، فإن إسرائيل قد احتلت هذه الأراضى، وأصبحت وفقاً لقرارات الأمم المتحدة دولة محتلة للأراضى الواقعة خارج حدود إسرائيل. ومعروف أن إسرائيل لا تعترف بهذه الحدود، وأن إسرائيل قد حصلت على ضعف مساحتها تقريباً التى حددها لها قرار التقسيم، ومن ثم لا مجال للعودة إلى الحديث عن علاقة الضفة الغربية بالأردن، أو علاقة غزة بمصر، كما لا يمكن قبول النظرية الإسرائيلية القائلة بأن الأراضى الفلسطينية كانت أراض لا مالك لها. ومن باب أولى، لا يمكن قبول النظرية الأخرى التى تعتبر إسرائيل أكثر استحقاقاً فى احتلال هذه الأراضى من كل من مصر والأردن، لأن هذه النظريات تنتمى إلى القانون الدولى الاستعمارى، الذى كان يبرر الفتح والغزو والضم والاستيلاء وغيرها من صور استخدام القوة لتحقيق مكاسب إقليمية.

فى ضوء هذه الحقيقة، التى لا يجوز إثارة الجدل حولها، يجب على إسرائيل أن تحترم قواعد القانون الدولى للاحتلال الحربى، كما لا يجوز لإسرائيل أن تتمسك بالأساليب البالية فى الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، خاصة وأن إسرائيل قد قامت فى فلسطين وفقاً للموقف الصهيونى الاستعمارى الذى يعتبر أن فلسطين أرض لا شعب لها، وأن اليهود شعب لا أرض لهم، فأصبح من حق الشعب أن يكافأ باحتلال الأرض.

من المعروف أن شارون لا يعترف بقواعد الشرعية الدولية فى فلسطين، وأن له تصوراً خاصاً للتسوية يتفق مع ما تراه إسرائيل وتفرضه على الآخرين باعتبارها الطرف الأقوى والأقدر على فرض هذه التسوية، ويحاول شارون أن يعتبر انسحابه من غزة جزءاً من امتثاله لقرارات الأمم المتحدة، رغم أنه من الواضح أن شارون يريد الانسحاب من غزة مقابل الضفة الغربية، على أن يكون هذا الانسحاب شكلياً ومنقوصاً، وأن تظل لإسرائيل الهيمنة الكاملة على غزة، ولذلك لا يمكن القول أن غزة قد تحررت، ويجب أن يصر الفلسطينيون عند استلام غزة على أن التزامات إسرائيل تجاه القطاع يجب أن تتناسب مع ما احتفظت به من صلاحيات فيها. أما الضفة الغربية، فهى أراض محتلة قطعاً، وأن المستوطنات فى غزة والضفة تتناقض مع القانون الدولى، ومع ذلك ادعى المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أن ثلاثين عاماً من الاستيطان يؤسس شرعية لهذا الاستيطان، ويمنع الحكومة الإسرائيلية من معارضة هذه الشرعية الجديدة. وقد تجاهلت إسرائيل الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل، والذى سجل بشكل دقيق الوضع القانونى للأراضى الفلسطينية على أساس أنها أراض محتلة لا يجوز لإسرائيل المساس بها، كما لا يجوز لها الاستيطان عليها. ومعنى ذلك أن ما أعلنه شارون من أن إسرائيل لا تعترف إلا بحكم المحكمة العليا الإسرائيلية، ولا يهمها رأى المحكمة العالمية فى موضوع الجدار العازل، كما يطلق يده فى توسيع الاستيطان فى الضفة الغربية مع الإعلان عن ضم كل المستوطنات إلى إسرائيل فى التسوية النهائية هو استمرار لخلق واقع غير مشروع يأمل من ورائه أن يصبح هذا الواقع هو التسوية النهائية للقضية، وذلك فإن إصرار شارون على أن تكون التسوية وفقاً لخطته دون أن يكون للفلسطينيين رأى فيها لا يؤثر مطلقاً على أن هذه الأراضى أراض محتلة، ولكن هذا التحدى الإسرائيلى المستمر منذ قيام إسرائيل، أدى إلى ارباك الفكر والسلوك العربيين، وجعل سياسة القوة تتناقض على الأرض مع القواعد القانونية، فإذا أردنا الحق والعدل للفلسطينيين، فإن أوراق القوة اللازمة

لتحقيق ذلك ليست متوافرة فى الوقت الحالى، وهذا يفتح الباب أمام واقعية جديدة تتراجع يوماً بعد يوم أمام الواقع الذى تفرضه إسرائيل. وليس معنى ذلك أن شارون قادر تماماً على فرض خطته، وإنما تنجح الخطة أو تفشل بقدر ما تواجه من مواقف عربية وفلسطينية ومقاومة لهذه الخطة، ولذلك فإن القمة العربية القادمة فى الخرطوم سوف تواجه موقفاً بالغ الدقة، فإما أن تضفى الشرعية على الواقع الشارونى، وإما أن تتصدى بشكل جدى لعملية التهام فلسطين وفقاً لخطة شارون.

إن الوضع القانونى للأراضى الفلسطينية واضح لا ريب فيه، فالاحتلال والاستيطان ممارسات غير مشروعة، ولابد من الإصرار على الحقوق الفلسطينية وعلى الاراضى الفلسطينية فى مواجهة المشروع الصهيونى الذى يستهدف الأرض قبل الإنسان الفلسطينى، وهو أمر لا يحتاج إلى مزيد من البيان

(٣) هل أصبحت القدس عاصمة رسمية لإسرائيل؟

الذى يطالع شبكة المعلومات الدولية يلحظ أن القدس أصبحت عاصمة إسرائيل وهو ما تؤكده مواقع وزارة الخارجية الإسرائيلية وتشير إلى أن الوثيقة الأولى فى موقعها هو قانون الكنست باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. ولم يوضح الموقع الحقيقة كما لم يثبت الموقع الإسرائيلى أن هذا القانون قد صدر بحقه قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ عام ١٩٨٠ الذى نقض هذا القانون واعتبره معدوما من الناحية القانونية. ولكن الموقع الإسرائيلى تضمن الوثائق الإسرائيلية والإدعاء الإسرائيلى وحده حتى يضلل القارئ. ويبدوا أن الوثائق الإسرائيلية تحمل هذا المعنى بحيث يقع القارئ غير المتخصص فريسة لهذا التخليط وهو عدم التمييز بين الإدعاء والحقيقة حيث تعتبر إسرائيل أن وثائقها هى الحقيقة وهى التى تفرضها على الآخرين. وفى نفس الوقت، فإن إسرائيل تحاول أن تطابق بين الوثائق والحقيقة أى بين الإدعاء والواقع من خلال البرنامج الشامل للتهويد على الأرض بالأضافة إلى التهويد الدبلوماسى حتى توهم العالم كله بأن القدس قد أصبحت عاصمة حقيقية لإسرائيل، يسندها فى ذلك الموقف الأمريكى الذى يعترف بما تفرضه إسرائيل من واقع، وبذلك خلقت تناقضا بين المركز القانونى الدولى للقدس وفقاً للقانون الدولى ووثائق الأمم المتحدة وآخرها الرآى الإستشارى لمحكمة العدل الدولية وبين الموقف الإسرائيلى والأمريكى. والنقطة الأساسية التى نريد إثارتها فى هذه المقالة هى أنه إذا كانت إسرائيل تؤكد على أن القدس عاصمتها فما هو موقف الدول العربية والإسلامية خاصة تلك التى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؟ وأهمية هذا الموضوع الآن وخطورته هو قرب افتتاح السفارة الأمريكية فى القدس الشرقية فيقع الاعتراف الجماعى أسوة بالولايات المتحدة بالموقف الإسرائيلى.

والحق أنه يجب التحرك منذالأن فى اتجاهات ثلاثه هى:

الاتجاه الأول: هو أن نطلب من الولايات المتحدة التأكيد على الموقف القانونى للقدس

الاتجاه الثانى: هو مراجعة الدول العربية ذات العلاقة الرسمية بإسرائيل، الحكومة الإسرائيلية فى ذلك. وأخيراً قيام منظمة المؤتمر الإسلامى بالتحرك فى نفس الاتجاه وأن يهتم الاعلام العربى بهذه الحقائق، ولامانع من أن يوضح أمام موقع فلسطين على شبكة المعلومات الدولية أن عاصمتها القدس فقط وليس القدس الشريف، لأن كلمة القدس الشريف تعنى المسجد، ولكننا نعنى المدينة المقدسة وليس المسجد وحده.

من ناحية أخرى لابد أن يقوم المحامون فى العالم العربى والإسلامى بشكل انفرادى أو جماعى برفع دعاوى أمام المحاكم الأمريكية للتأكيد على وضع القدس استباقا للخطوه الأمريكية القادمة وهى افتتاح السفارة الأمريكية فى القدس الشرقيه. والمعلوم أن الرئيس الأمريكى يطلب مهله كل ستة أشهر لتنفيذ قانون تجسيدالوجود الدبلوماسى الأمريكى فى القدس الشرقية الذى يعتبر القدس عاصمة إسرائيل. ولاشك أن التحرك العربى على المستوى الرسمى لابد أن يؤكد على التناقض فى الموقف الأمريكى من قضية القدس، لأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لايتفق مع التأكيد الأمريكى بأن القدس من موضوعات التفاوض.

أما على المستوى القانونى، فإن القاضى الأمريكى سوف يوازن بين قانون القدس الذى صدر فى الولايات المتحدة مؤيداً لإسرائيل وبين إلتزامات الحكومة الأمريكية وأساسها قرارات مجلس الأمن خاصة القرار ٤٧٨ الذى صدر برعاية أمريكية كاملة والذى يشكل أحد أهم الأسس القانونية فى قضية القدس كذلك سوف ينظر القاضى فى أساس قانونى أخر وهو الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل وسوف يغلب القانون الدولى على القانون الأمريكى كما سبق فى قضية مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية. لايجوز بعد ذلك أن نفرط فى هذه الثروة القانونية فى معركة ممتده حتى لاتضيع القدس ونحن عنها غافلون.

(٤) اختفاء شارون

وآفاق السلام في فلسطين

لا خلاف على أن وصول شارون إلى السلطة في فبراير ٢٠٠١، وحتى خروجه من الحياة السياسية بسبب مرضه أو وفاته سوف يظل علامة فارقة في تاريخ إسرائيل والمنطقة بعد أن ملأ الدنيا ضجيجاً وصخباً، ودمر عدداً كبيراً من قواعد العلاقات التقليدية، وصادر آمال المنطقة في سلام معقول. ومن حق الإسرائيليين أيضاً أن يشعروا بأنهم فقدوا زعيماً عظيماً، ولكن جزءاً من عظمته خلفت لهم جبالاً من العداء والأحقاد، بسبب سياساته الجرئية، والعابثة أحياناً. فإذا كان شارون قد وفر للإسرائيليين أمناً مؤقتاً بسبب قمعه للانتفاضة الفلسطينية، فإن شارون قد زرع في نفوس الإسرائيليين ما هو أعمق مما نراه على السطح. فقد أقنع الإسرائيليين في لحظة حاسمة في تاريخ إسرائيل أن البقاء على إسرائيل يتطلب القضاء على الشعب الفلسطيني، وأن الحياة لا تتسع إلا لشعب واحد، ولذلك اتخذ الرجل عدداً من السياسات والإجراءات التي مكنته من العمل بحرية كاملة في مواجهة الفلسطينيين. فمن ناحية ضمن قرار الولايات المتحدة في المنطقة حتى خارج حدود فلسطين، وأصبح شريكاً لها في عدد كبير من السياسات الإقليمية، وسوف يكشف التاريخ عن دوره في أحداث ١١ سبتمبر، وحتى لو كان ضالعاً في ذلك، فإنه يكون قد أسدى خدمة عظمى لطموحات الصهيونية العالمية، من حيث توجيه القوة العظمى الوحيدة في عالمنا نحو استهداف الإسلام والمسلمين والعالم العربي، والربط التام بين الإرهاب وبين كل ما هو عربي أو مسلم، وهو الذي طمح إلى تحطيم التحالفات التقليدية مع العالم العربي والإسلامي، بل وقام بغزو دبلوماسي علني لحصون العالم الإسلامي في تركيا وباكستان وبنجلادش، وهو صاحب النظرية التي كادت أن تنجح، ومهد لها في العالم العربي، تلك النظرية القائلة بين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية لا ترتبط حتماً بمدى ما يحصل عليه

الفلسطينيون من حقوق، وتمكن بإقتدار سياسي وبراعة نادرة، يحسده عليها زعماء المنطقة جميعاً، ويعجب بها الرئيس بوش شخصياً، من أن يحول إرهاب الدولة الإسرائيلية إلى جهاد من أجل السلام ومكافحة الإرهاب، وأن يحول الجهاد الفلسطيني من أجل استرداد الحق والأرض إلى عمليات إرهابية تستحق القتل والإبادة بالطائرات الأمريكية والصواريخ الإسرائيلية، بحيث نظرت الولايات المتحدة والعالم إلى القتل الوحشي للأب الروحي لحركة حماس الشهيد المرحوم الشيخ أحمد ياسين، الشيخ المقعد عند خروجه من صلاة الفجر بصاروخ من طائرات الأباتشي الأمريكية على أنه اجتثاث لرأس الإرهاب، وأن القضاء على عرفات هو قضاء على شيخ الإرهاب.

تمكن شارون أيضاً من أن يجعل نضال الشعب الفلسطيني عقبة في سبيل سلام موهوم، لوح به لهذا الشعب البائس، ولكنه في الواقع كان يطيق بحماس – يحسد عليه شيخ الثمانين – خطته التي استندت إلى نفي الطرف الآخر الفلسطيني، وإلى أن يكون اللاعب الوحيد في الساحة السياسية، وأن يجتذب إعجاب عدد من السياسيين العرب باعتباره رجل السلام القوي في الشرق الأوسط فإذا كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد شارون قد وصلت إلى مرتبة غير مسبوقة بفضل شخصية شارون وشخصية بوش، فلا يخفى أن واشنطن كانت تضيق أحياناً بإندفاع شارون وإحراجها، ودفعها إلى سياسات تتناقض مع مصالحها، ولذلك فمن المتوقع أن تتوازن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وأن تتفتح الفرص أمام واشنطن لاستعادة زمام المبادرة من شارون في المنطقة. وتستطيع أن تقول أن الوجود الأمريكي في العراق كان مدفوعاً برغبة شارونية، سواء في غزو العراق أو في استمرار الاحتلال، ولذلك فإن خلفاء شارون لن يكون لديهم نفس الطموح الشاروني، مما قد يسهل للولايات المتحدة اتخاذ قرار متوازن تجاه العراق. وإذا من الصعب التكهن بدقة بآفاق السلام في فلسطين بعد رحيل شارون، فإن من المحقق

أن حلفاءه سوف يعانون الاضطراب لعدة أشهر بسبب اختفائه المفاجئ . ومن ثم، فإن الليكود فى ثوبه الجديد قد يكتسب مزيداً من التأييد على حساب حزب العمل، وقد يتمكن نتانياهو من الوصول مرة أخرى إلى الحكم.

وعندما نراجع سجل نتانياهو خلال السنوات الثلاث التى قضاها فى الحكم، فلابد أن نلاحظ أنه هو الذى أوقف عملية السلام على أساس أوسلو، وكان له دوره أيضاً فى قمع الفلسطينيين، وجمد العملية السياسية حتى تولى باراك، فاتهم بارك بالليونة، ففقز شارون إلى الحكم فى هذه الظروف بعد أن اتضح أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية تكتسب أرضية واسعة، وتأييداً عربياً ودولياً واسعاً. ولذلك سوف يتوقف المراقبون طويلاً أمام العلاقة بين تعاظم دور الانتفاضة، وبين أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى كانت سبباً حاسماً فى انحسار الانتفاضة وانكسارها. وليس معنى ذلك أن الانتفاضة سوف تتجدد بعد رحيل شارون، كما أنه لا يعنى أن حلفاءه سوف يكونون محبين للسلام مع الفلسطينيين ليعوضوا مرحلة الجفاء مع الشعب الفلسطينى. ولكن فى كل الأحوال، فإنه من المتوقع فى ظل توازن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، أن تكون هناك فرصة يجب ألا تفلت منا هذه المرة، وهى بناء علاقات عربية أمريكية، بعد غياب طويل انفردت إسرائيل خلاله بقلب الولايات المتحدة، وطاردت الأهداف العربية.والإسلامية فى كل موقع. ولا يخفى أن الدور العربى والإسلامى فى القضية الفلسطينية قد انحسر انحساراً شديداً خلال فترة شارون، مما حرم الطرف الفلسطينى من ورقة قوية للتفاوض مع الجانب الإسرائيلى، خاصة وأن شارون قد تمكن من تجفيف مصادر دعم الجانب الفلسطينى فى جميع المجالات المالية والدبلوماسية والسياسية، وبعد أن أحال شارون المقاومة الفلسطينية إلى حركة إرهابية.

والحق أن اختفاء شارون لن يعنى بالضبط اختفاء كافة العوامل التى أحدثها شارون فى الداخل والخارج، كما أن اختفاءه لا يعنى بشكل آلى انتعاش صور

السلام، ولكن رحيل شارون هى إشارة البدء للعالم العربى والإسلامى فى تقييم الموقف، والانطلاق مرة أخرى إلى سياسات مساندة للحقوق الفلسطينية، حتى تقتنع القيادة الإسرائيلية الجديدة بأن الطرف الفلسطينى يستحق الاعتراف به والحديث معه، مادام يرتكز على مساندة عريضة من العالم العربى والإسلامى.

وأخيراً، فلا أشك فى أن رحيل شارون سوف يبطئ الخطى فى تدويل القدس، ولكن رحيل شارون لن يعيد القدس أيضاً بشكل آلى إلى الحوزة العربية الإسلامية، بل إن رحيله يجب أن يكون إشارة بدء أخرى للعالم الإسلامى لكى يعيد طرح القضية، وأن يكون طرفاً حقيقياً فى مفاوضات استرداد القدس. ولا يخفى أن رحيل شارون سوف يهيئ الأجواء للبحث داخل العالم الإسلامى عن عوامل قوته وتخفيف بعض العوامل التى كانت سبباً فى شيوع الإرهاب فى ربوع هذا العالم، ولو بشكل غير مباشر، وهذا يفتح الباب لإعادة تقدير فرص تنفيذ المقترحات التى قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال قمة مكة المكرمة الاستثنائية فى بداية الأسبوع الأول من ديسمبر من العام الماضى.

وإذا أردنا أن نضع أجندة تفصيلية لآثار اختفاء شارون على الساحة الإقليمية، فإننا يمكن أن نشير إلى العلاقات الإسرائيلية العربية، خاصة مع الدول التى تقيم علاقات مع إسرائيل، والساحة السياسية الداخلية، والعلاقات الإسرائيلية مع العالم الإسلامى، العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والقضايا المعلقة مثل معاداة السامية وغيرها، مما استحدث حتى يمنع نقد السياسات الإسرائيلية. يمكن أن نضيف إلى ذلك أيضاً الضغوط الإسرائيلية على الدول الأوروبية، وآثارها على الأقليات الإسلامية، وغيرها من القضايا التفصيلية التى يضيق المقام عن حصرها.

(٥) نجاح حماس:
تحديات ودلالات

لاشك ان اكتساح حماس للساحة الفلسطينية له دلالات وتفسيرات متعددة تختلف حسب الموقع الذي ننطلق منه أو ننظر من خلاله. وسوف يظل هذا الحدث علامة فى التاريخ السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وأحد ملامح صعود التيار الإسلامي في ربوع المنطقة العربية، مع ملاحظة أن البيئة الفلسطينية تختلف تماما عن الدول المجاورة مثل مصر أو الأردن، على الأقل من حيث أن حماس تعمل في بيئة بالغة القسوة بسبب الاحتلال وسطوته وقيوده، فكان على حماس أن تقدم نفسها للناخب الفلسطيني كبديل لمرشحي القوة السياسية الأخرى في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على الأرض بسياسات البطش والاغتيال والمنع والإغلاق. وهو أمر مختلف عما تلاقيه التيارات السياسية الأخرى المدنية، إن صح التعبير، غير المقاومة كالإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى غير الإرهابية، والتى تريد الدخول في المعترك السياسى بقواعد اللعبة داخل كل بلد. لاشك أيضاً أن اكتساح حماس سبقه ضغوط من جميع الأطراف غير العربية خاصة إسرائيل، وخصوصا أن حماس وضعت على قوائم المنظمات الإرهابية فى أوروبا والولايات المتحدة. ووصل التهديد إلى حد قطع المعونات عن الشعب الفلسطينى المحاصر مما يحرج السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن خطاب التهديد التلويح بأنه من المفيد للسلطة اضعاف فرص دخول حماس الانتخابات. ثم انتقل خطاب الضغط الإسرائيلى بالذات إلى أنه اشترط لمشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في هذه الانتخابات منع حماس بالمقابل من الترشيح. والحق أنه يجب توجيه التحية إلى السلطة وقيادتها على صمودها وإصرارها على التمسك بقواعد اللعبة

الديمقراطية، وتحية لها مرة ثانية على إصرارها على رفض كل الضغوط، والتمسك بنزاهة الانتخابات الفلسطينية التي شهد العالم كله أنها عنوان على شعب يستحق الحياة والحرية من غاصبيه، فأحرج ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك أشاد الرئيس بوش بهذه الانتخابات، ولكنه ساير الضغوط الإسرائيلية حين قرر منع المساعدات الأمريكية عن السلطة إذا شاركت حماس في السلطة أو شكلت حماس الحكومة، مع إصرار الرئيس الأمريكى على أن يظل أبو مازن رئيسا للسلطة، وهو أيضا رئيس منتخب، لكنه هو الطرف الآخر فى المعادلة. وسواء كان سبب اكتساح حماس هو يأس الشعب الفلسطيني من جمود الوضع السياسى وتدهور أوضاعه الأمنية في ظل الانفلات الأمنى، وكذلك تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وتعرضه الدائم للغارات والاجتياحات الإسرائيلية، وسياسة الاغتيالات الهمجية التي تلحق الضرر بعناصر المقاومة وبغيرها. في نفس الوقت يرى الشعب الفلسطينى أمامه سلطة عاجزة عن معالجة هذه القضايا بسياسة إسرائيلية مقصودة، ولذلك فسرت بعض الأقلام الأجنبية والعربية نجاح حماس بأنه رد فعل لسياسة إسرائيل تجاه السلطة مادياً وسياسياً. صحيح أن حماس ليس لديها حلول لهذه المشاكل، إلا أن موقف الناخب الفلسطينى يدل على بحثه عن البدائل حتى لو تماثلت أو زادت في درجة عجزها.

إن تفسير نجاح حماس لابد أنه يرتبط بمستقبل فلسطين والسلطة، وحماس جزء منها، ونظراً للمخاطر الكبيرة التى تحيط داخلياً وخارجياً، فقد أصرت حماس على العمل مع بقية الفصائل، حتى تخفف الضغط على فتح بعد أن نكأ نصر حماس جرحها وأزمتها التاريخية في غيبة شخصيات كاريزمية مثل عرفات، ولكن قيادة فتح سوف تخطئ خطأ جسيما إذا استجابت لغريزة التنافس والبقاء ورفضت المشاركة مع حماس فى تشكيل الحكومة، لأن ترك حماس وحدها سوف يعرضها .

للكثير من المخاطر، مما يؤدي إلى إفشال التجربة، وفي هذه الحالة فإن الشعب الفلسطيني سوف يزداد رفضاً لفتح بسبب هذا الموقف اللا أخلاقي.

وقد أبدى الكثيرون اشفاقهم على حماس، لأن نبل الهدف والتمسك بالمبادئ وحده لايكفي للتعامل مع الواقع المر، وأهم القضايا التي تواجهها حماس والتي يجب أن يساعدها في مواجهتها هي كيف يمكن أن توفق بين التمسك بالمقاومة التي انتخبها الشعب الفلسطيني من أجلها، وبين العثور على أرض سياسية مناسبة لايرفضها المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، تطالب إسرائيل، والاتحاد الأوروبي وغيرهما حماس بأن تعلن اعترافها باتفاق أوسلو واعترافها بإسرائيل كمقدمة ضرورية للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، ونبذ العنف وتفكيك أجهزتها العسكرية والأمنية. إذا استجابت حماس، فقدت ورقة هامة أكسبتها الشارع الفلسطيني كما أفقدتها مبرر حوار إسرائيل معها، وصارت سلطة عادية تخضع لقواعد الابتزاز السياسي الاسرائيلي.

وإذا رفضت حماس ذلك وتولت السلطة، فمع من تتحاور إذا رفضت إسرائيل التعامل معها؟ وهل ترد فصائلها على كل عملية إسرائيلية كما كانت تفعل في السابق؟ وهل إذا قبلت حماس أوسلو وكذلك نبذ العنف، فهل هناك ضمان بأن إسرائيل سوف توقف أعمال الاغتيال من جانبها،أم أن سياسة الاغتيالات أمر أساسي لايمكن التفريط فيه ما دامت إسرائيل عازمة على اقتلاع المقاومة؟

من الواضح أن إسرائيل تريد أن تنهي المقاومة والانتفاضة دون مقابل، وتخشى أن يكون نجاح حماس هو رد الفعل الفلسطيني على مقولات إسرائيل بأنها أنهت المقاومة، فيكون موقف حماس المطلوب هو الخذلان الكامل للناخب المتحمس. وماهي الصيغة التي يمكن أن تجمع بين استمرار المقاومة والعمل السياسي والتنفيذي ؟

إن جميع حركات المقاومة في التاريخ كانت دائما تلقي السلاح فقط بعد أن تتوصل إلى اتفاقات للتسوية، ولكن حماس مطالبة بإلقاء السلاح أولاً دون أية ضمانات، بحيث يحقق نزع سلاحها أكثر من هدف لإسرائيل، فمن ناحية يتخلى عنها جمهورها، ومن ناحية أخرى يسهل الانقضاض عليها، ومن ناحية ثالثة يسهل استئناسها .

ورغم أن الحل يتطلب درجة عالية من الانصاف وشجاعة المواجهة، إلا أن هذا الحل يظل دائما مفتاح الموقف. فبدلا من تطويع المقاومة وهي رد الفعل، فلماذا لا يتم التركيز على الاحتلال باعتباره نقطة البداية؟. ومادامت المقاومة هي رد الفعل، فإن السيطرة على الفعل وهو ما تملكه إسرائيل، هو بداية العمل الدولي في فلسطين.

لاشك ثالثا أن حماس لاتزال في مرحلة انتقالية، وأن الكتابات العربية يجب أن تسهم في مساعدة الفلسطينيين على الوصول إلى قرار في هذا الموقف العصيب. فالمحقق أنه لايساعد على تحقيق هذا الهدف، تلك النوعية من الكتابات التي تحاول الإيحاء بأن حماس هي المشكلة وأن نجاحها قد عقَّد هذه المشكلة، وأنه قبل دخولها هذه الانتخابات كانت عملية السلام مزدهرة ولذلك فإن اكتساح حماس للانتخابات اكتسح معه كل فرص السلام "اليانعة". ومن الواضح أن تقييم الموقف من حماس بهذه الطريقة يلتقي مع التحليل الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، فإن بعض الأقلام العربية عقدت مشابهة بين حماس باعتبارها في نظرهم قمة اليمين الفلسطيني، وبين ظهور حزب الليكود في منتصف السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا التحليل إلى التأكيد على أن الليكود في عهد بيجن هو الذي توصل إلى تسوية سياسية أدت إلى انسحاب اسرائيل من سيناء والتخلي لأول مرة في تاريخ إسرائيل عن أراضي أجنبيه.

ونسي هؤلاء المحللون أو جهلوا عمدا أهم من الحقائق، أولها أن الانسحاب من سيناء تم في إطار رؤية استراتيجية إسرائيلية اسيمت فيما وصلت إليه إسرائيل الآن مع العالم العربي، بينما غابت الرؤية الاستراتيجية على الجانب العربي في وقت كان يملك فيه أدوات الفعل.

. وأخيرا فلا تثريب على حماس إن هي قبلت مشروع السلام العربي للتسوية مع إسرائيل كمخرج لها من قبول أوسلو، أو الاعتراف بإسرائيل، لأن المشروع العربي يجعل الاعتراف بإسرائيل هو أحد الجوائز التي يمنحها العرب لإسرائيل إذا أخلصت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها، فضلا عن أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن ماعرف بصيغة الاعتراف المتبادل لاتكفي لكي يتحقق هذا التبادل في الاعتراف.

وأخيراً يجب أن نذكر بأن على إسرائيل ألا تحصر نفسها في ترجمة نجاح حماس إلى هدفها في تصفية الانتفاضة فتنزع حماس بنفسها سلاحها وتقدم نفسها هدية لإسرائيل.

ولا بد ألا تغفل إسرائيل عن أن انتصار حماس يترجم في العالم العربي على أنه إصرار فلسطيني وعربي على رفض الاحتلال، ولذلك، فإن تعقد موقف حماس هو أحد أعراض الأزمة التي صنعها الاحتلال. فقد مضى ذلك اليوم الذي كانت إسرائيل تدين من يذكر حماس بالاسم، خاصة بعد ظهور خطاب سياسي متسامح ووطني وغير متكالب على سلطة وإنما يعني بالتحرير وتلبية أشواق الفلسطينيين في حكم صالح وعيش كريم.

(٦) حماس والمجتمع الدولى:

صراع ارادات ام صراع اقدار؟

الواقع أمامنا فى فلسطين والذى يتطلب أسلوباً للتعامل معه هو أن حركة حماس، التى تمثل المقاومة الإسلامية قد استفادت من نزاهة الانتخابات فى فلسطين، بحيث تمكن الناخب الفلسطينى من أن يختار ممثليها فى المجلس التشريعى. ولسنا بصدد إعداد الأسباب والظروف التى أدت إلى ذلك، ولكن نجاح حماس بهذا القدر من الاكتساح يمكن أن يحدث فى أى دولة عربية أخرى إذا قدر للتيار الإسلامى أن يتواصل بحرية مع ناخبيه. كما أننا لسنا بصدد المقارنة، ولكن المحقق هو أن الشعب الفلسطينى قد أثبت رغم ظروفه أنه عازم على أن يبعث برسالة محددة للمجتمع الدولى، وهى أنه قد يأس من الاحتلال، وأنه قادر على إدارة شئونه بنفسه، وقادر على الاختيار والتمييز، وأنه اختار من يعتقد أنه يحقق له أمانيه فى مكافحة الفساد والترهل البيروقراطى، وفى تحدى الاحتلال الإسرائيلى ومواجهة القضايا المعيشية بدرجة عالية من الفعالية، وكذلك القيادة السياسية للمجتمع الفلسطينى للانتقال من وضع الضحية إلى وضع ندية. ورغم أن هذه الآمال تمثل طموحات فى ظروف الشعب الفلسطينى إلا أن برنامج حماس فى مواجهة برنامج إسرائيل والمجتمع الدولى، الذى تمثله فى هذه الحالة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة قد تقابلا، كل منهما يريد أن ينطوى الآخر، مع الاختلاف الفادح فى قدرات الفريقين، فليس هناك مقارنة بين قدرات حركة تحرير متواضعة لا تملك سوى الإيمان بالله وبنصره والإيمان بقضيتها، وتردها إلى أصول دينية، وبين هذا المجتمع الدولى الذى يعبر عنه الرئيس بوش. وبين الفريقين سكت العالم العربى انتظاراً لنتيجة التجاذب، وهو يعلم أن البيئة الفلسطينية السياسية بيئة معقدة. وقد ظهر أن العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على المجتمع الفلسطينيى تهدف إلى معاقبته على اختيار حماس، وكأنه كان يجب عليه نفس

التركيبة السياسية لحركة فتح، حتى يحظى بالمباركة الأمريكية والإسرائيلية، كما ظهر أن الشعب الفلسطيني الذي يعاقب عقاباً جماعياً لم يرتكب جرماً إلا أنه مارس حقه في الاختيار. ويبدو أن النظام الدولي الجديد أصبح يقدس المبادئ، ولكنه يتلاعب بالتطبيقات. فللشعب الفلسطيني حرية الاختيار، ولكنه يعاقب إذا كان الاختيار على غير هوى إسرائيل والولايات المتحدة.

على أية حال، ليس هدف هذه المقالة هو الاستغراق في وصف المسرح البائس والأزمة المصطنعة، والتي جعلت نجاح حماس مشكلة يجب على الشعب الفلسطيني أن يحلها، إما بالعودة عن قراراه في اختيار حماس، وإما بالتكفير عن قراره في الاختيار بالضغط على حماس وسحب البساط من تحت أرجلها في تحالف وطني حازم، حتى يضطرها إلى الاعتراف بما يتم تداوله الآن، وهو الثوابت الوطنية الفلسطينية، أي الواقعية في مواجهة الموقف، وتترجم عملياً إلى إغفال قضية اللاجئين، والاستيطان، والدولة، وأعمال الاغتيال المنظم لكوادر المقاومة، والجدار العازل. والفساد المالي والإداري، والاكتفاء بترتيب اللقاءات بين الجانبين الفلسطين والإسرائيلي، وكأنها هي الهدف في ذاتها.

يهمني في هذه المقالة أن أرد على الشروط التي تضمنها الاتجاه الدولي العام الممثل في الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي. وهذه الشروط التي وضعت أمام حماس لكي تشارك في السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة: أولها، أن ينزع من يشارك في السلطة سلاحه بنفسه (حتى يبرهن على نيته الطيبة في أن يذبح في هدوء، وألا يئن عند الذبح، وألا يفزع من السكين الإسرائيلي الجاهز للعمل). ثانيها، أن ينبذ العنف ضد إسرائيل «بمعني أن يعلن منذ البداية أنه يتلقى الصفع على الخد الأيمن، ويدير طواعية خده الأيسر ثمناً ومناً عليه في البقاء على أراض تسيطر عليها إسرائيل». وثالثها، هو أن تعلن السلطة الفلسطينية الجديدة أو كل من يشارك فيها إعلاناً واضحاً أنها تعترف بإسرائيل.

ومن الواضح أن الاتجاه "التاريخى"، والذى سوف يؤرخ به لعصر الانحطاط الدولى، لم يتطلب شيئاً من إسرائيل، ولم يضع عليها قيوداً فى مواجهة السلطة، وهو بذلك يبارك تصرفاتها فى الاستمرار فى بناء الجدار العازل لحماية أمنها من المعتدين الفلسطينيين، واستيطان بقية الأراضى الفلسطينية، وإنكار حق العودة للاجئين، والتمسك بالطابع اليهودى للدولة العبرية، ومباركة برنامج التصفية الجسدية لعناصر المقاومة، ومن حولهم بقية الشعب الفلسطينى، الذى أصبح لا يستحق البقاء بسبب فعلته الخرقاء، واختياره الأحمق، والذى نزع عنه شرعيته وأهليته.

من حيث المبدأ يجب أن نفرق بين إعلان الموقف من هذه الشروط وبين القدرة على فرض موقف مضاد. ورغم أن هذه القدرة محدودة إلا أن تفنيد هذا الموقف والشروط التى تضمنها تساعد فى توفير أوراق هامة فى هذه المعركة لكسر الإرادات.

من المعلوم أن حماس لن تتسلم السلطة وحدها، ولن تقرر وحدها سياسة السلطة، ولذلك فإن إسرائيل تريد بهذه الحملة الدولية على حماس أن تلغى اثر اكتساحها، وأن تعيدها مرة أخرى إلى حجم المنظمة الفدائية وليس الحزب السياسى. فإذا كانت فلسطين لا تملك جيشاً، وأن قوات السلطة هى قوات لحفظ الأمن الداخلى، وليس من مهماتها التعرض للعدوان الإسرائيلى، كما أن فلسطين تقع تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ليس فقط كسلطة محتلة، وإنما كسلطة مهيمنة على فلسطين ومعظم المنطقة العربية. هذا الوضع الشاذ يستوجب عدم تطبيق القواعد العامة فى الظروف العادية مثل القول بأن حماس لا يمكن أن تكون منظمة مسلحة وتشارك فى الحكم فى نفس الوقت، أو ماذا لو قامت إسرائيل بالعدوان على الشعب الفلسطينى وردت عليها حماس، مما يؤدى إلى انشقاق القرار الفلسطينى. كذلك من قبيل محاولات تحجيم حماس إرغامها على أن تختار بين المنظمة المقاومة وبين

الحزب السياسى، وكذلك إرغامها على أن تحدد موقفها من اتفاق أوسلو، وغير ذلك من القضايا الفلسفية، والتى وصلت إلى حد مطالبة إسرائيل أن تعلن حماس أن برنامجها لا يشمل تدمير إسرائيل، وهذه دعابة سوداء أجادتها إسرائيل تماماً، حيث دأبت على العدوان على الدول العربية طوال تاريخها ومع ذلك تطالب العالم بأن يعلن العربى تخليهم عن برنامج تدمير إسرائيل، مع أن إسرائيل هى القوة المسلحة المدعومة أمريكياً ودولياً، وهى القوة الباطشة فى المنطقة. من بين الشروط لكى تصبح حماس طرفاً فى السلطة أن تنبذ العنف، وهذا العنف فى الواقع هو الكلمة المبهمة لحق الدفاع الشرعى الفلسطينى فى مواجهة العدوان المسلح الإسرائيلى، وقد وصل الهوان بالعالم العربى أن روج فى لغته الدبلوماسية الهابطة مصطلح العنف والعنف المضاد، دون أن يميز بين من يطلق العنف ومن يطلق العنف المضاد، كما روج لألفاظ كثيرة تدعو للأسى مثل قولهم أن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، ويكررون هذا المصطلح بحجة أنه لغة الدبلوماسية الدولية ولغة الخطاب فى المجتمع الدولى. ومن ذلك يتبين أن التعهد من جانب حماس بنبذ العنف لا معنى له، لأنه رد على عدوان إسرائيلى، والأجدى أن تتعهد إسرائيل أمام المجتمع الدولى بأن تتوقف عن العدوان ضد الشعب الفلسطينى، ولا يمكن أن يتعهد الضحية بألا يرد على المعتدى.

أما فكرة الاعتراف بإسرائيل مسبقاً، فهى تعنى أن الضحية يقدم كل شئ دون أن يحصل على شئ. وليكن معلوماً أن صيغة ما يسمى بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هى صيغة تعنى بالتحديد أن منظمة التحرير اعترفت بوجود دولة إسرائيل اعترافاً غامضاً دون أن تحدد أية إسرائيل: أهى إسرائيل ١٩٤٨ فى حدود قرار التقسيم، أم إسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ بعد مكتسباتها الإقليمية غير المشروعة، أم إسرائيل منذ ٥ يونيو١٩٦٧ التى تسيطر على كل فلسطين، وعلى بعض الأراضى العربية المحتلة؟ وهل إسرائيل بما فى ذلك

المستوطنات، أم إسرائيل بلا مستوطنات؟ وهل إسرائيل فيما قبل الجدار، أم إسرائيل وراء الجدار؟

من ناحية أخرى، فإن إسرائيل لم تعترف إلا بأن منظمة التحرير أصبحت مؤهلة بعد الاعتراف بإسرائيل لكى تتحدث مع إسرائيل، فلم يقدم رابين شيئاً لعرفات عام ١٩٩٣، ولكن حلاوة النصر لأوسلو قياساً على العدم دفعت الجانب الفلسطينى إلى إغفال هذه "السفاسف" القانونية، والتركيز على حسن النية، وعلى ما يسمى بقوة الدفع نحو السلام.

فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل دون تحديد، ولم تكن حماس جزءاً من منظمة التحرير، فهل يكفى انضمام حماس الآن إلى المنظمة حتى تعفى من الإجابة عن السؤال وتفلت من هذا الشرط؟ لقد أعلنت حماس صراحة أنها لن تعترف مطلقاً بإسرائيل، وهذا موقف تفاوضى صحيح، لأنه لا يمكن أن نقارن رفض الاعتراف بإسرائيل من جانب حماس بعمليات الإبادة الفعلية ضد زعماء المقاومة، التى تنكر عليه حق البقاء، وعلى شعبهم حق المقاومة. الصحيح أن كل هذه المبادئ مثل الاعتراف ونبذ العنف وغيرها يمكن ان تبدأ بها السلطة الوطنية الجديدة بالاتفاق مع إسرائيل، وليشهد مجلس الأمن واللجنة الرباعية والعالم العربى على ذلك. أما الاعتراف فهو الثمن الذى تتقاضاه إسرائيل من الجانب الفلسطينى يوم تنسحب من أراضيهم، ويتقرر ذلك فى اتفاقية سلام بين الطرفين. وهل طلب من مصر أن تعترف بإسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام؟ وهل طلب ذلك من الأردن قبل توقيع اتفاقية وادى عربة؟ فماذا فعلت إسرائيل للفلسطينيين سوى القتل والدمار حتى تعترف حماس بها؟

القضية باختصار هى أن نجاح حماس يجب أن ينعكس على مستوى أداء الحكومة الفلسطينية فى مواجهة إسرائيل، ولا يجوز إلغاء نجاح حماس وتحييده باستسلام حماس للشروط الإسرائيلية التى يدعمها للأسف ما يسمى بالمجتمع

الدولى. فكيف يمكن لحماس أن تصمد أمام هذا الطوفان؟ اعتقد أن إرادة الشعب الفلسطينى التى أتت بحماس إلى السلطة، والتى اكتشفتها إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة لقادرة بعون الله على أن تغير المعادلة، ولكننى أرجو أن تلتزم الدول العربية إما المساندة وإما الحياد وهو أضعف الإيمان، وألا تتحدث لغة المجتمع الدولى التى رضيت بالهوان للشعب الفلسطينى، كما أرجو للإعلام العربى أن يدرك مسئوليته لهذه المرحلة الخطيرة التى تتقرر فيها خطوط التعامل. وأخيراً، فإن إسرائيل كما نعلمها لا تريد سلاماً تفاوضياً، ولم تغير خطابها، وسوف تعمل جاهدة على تأكيد مفهوم سلام المقابر، فهى إذن حرب بين شعب يريد البقاء، وبين أخطبوط يسعى له بكل صور الإفناء. فهل يتفرج العالم العربى كما سبق له أن فعل، وكما أطلق بلا استحياء مصطلح الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهو صراع عربى إسرائيلى انسحب فيه الجانب العربى وراء سحب من الشكوك والريب، وترك الشعب الفلسطينى وحده يصارع أقداره، ويحدد وحده مصير هذه المنطقة.

(٧) روسيا وحماس:

تداعيات وتأويلات

لا خلاف على أن دعوة موسكو لزعماء حماس وتصريحات الرئيس الروسى بوتين فاجأت الجميع، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أكد الرئيس الروسى أن حماس ليست منظمة إرهابية، وأنها خيار الشعب الفلسطينى عبر انتخابات نزيهة، وأن تفسيره لسبب فوز حماس هو ملل الشعب الفلسطينى من الفساد، ولا يعتقد أن يكون فوز حماس مؤشراً على تأييد الشعب الفلسطينى للتطرف. هذه التصريحات الروسية التى اقترنت بدعوة قيادة حماس تعنى أن روسيا عضو اللجنة الرباعية الدولية، التى أصدرت قراراً فور فوز حماس تطالبها بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، تريد أن تؤكد لحماس نفس المعانى. كما أن تأكيد بوتين أن حماس ليست منظمة إرهابية لم يناقض أى موقف للرباعية التى لم يحدث أن اتهمها حماس بأنها منظمة إرهابية، فضلاً عن أن اللجنة الرباعية لم تنكر أن حماس هى خيار الشعب الفلسطينى، ولم يسبق أن قالت أن فوزها الكاسح فى الانتخابات هو الذى أسقط عنها صفة الإرهاب. ومن الواضح أن الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول حماس هو خلاف خارج اللجنة الرباعية على وصف حماس، فهى الفائز ديمقراطياً بالنسبة لكليهما، ولكنها إرهابية عند واشنطن، وبخلاف ذلك عند روسيا. وكان يمكن لروسيا أن تجاهر بموقفها المعلن من حماس دون أن تدعوها لزيارة موسكو. ولذلك، فإن توقيت التصريحات والدعوة وسط زخم أمريكى وإسرائيلى يحاول محاصرة حماس يفتح طاقة الحركة الدولية لحماس عبر عاصمة ضخمة مؤثرة، بما يخفف الضغط الأمريكى والأوروبى على حماس، ويمكنها من تعزيز مكانتها الدولية كقوة سياسية جديدة يسمع العالم منها مباشرة خطابها، بعد أن احتكر الإعلام الأمريكى والإسرائيلى نقل هذا الخطاب إلى العالم الخارجى.

فى هذا السياق، اعتبرت واشنطن وإسرائيل أن الموقف الروسى، التصريحات، والدعوة، يمثل تحدياً خطيراً لهما، وإحباطاً واضحاً لمخططهما، فاندفعت واشنطن تطالب موسكو بإيضاح أسباب قرار دعوة حماس، ثم خففت اللهجة فطالبت بتفسير هذا الموقف، ثم عادت وخففت مرة أخرى فأكدت على حرية القرار الروسى، ولكنها أوضحت أنها واثقة من أن روسيا ملتزمة بموقف اللجنة الرباعية، الذى يشدد على عرض الشروط السابقة على حماس، ولكن اللجنة لم تمنع أحداً من دعوة حماس، ولذلك أعلنت موسكو أنها ستعرض على حماس هذه الشروط. أما إسرائيل، فقط اعتبرت الدعوة خنجراً فى ظهرها، وطالب أحد وزراء الحكومة باستدعاء السفير الإسرائيلى فى موسكو، وتساءل ماذا تفعل موسكو لو دعت إسرائيل زعماء الشيشان إليها؟ بل إن إسرائيل حاولت استعداء الدول الغربية على روسيا زاعمة أن الدعوة الروسية تعد لطمة لها. وقال الرئيس الإسرائيلى أن الدعوة تهدد فرص السلام. ولكن وزير الدفاع الروسى ومن بعده الرئيس الروسى دافعاً عن قرار موسكو.

أما فرنسا، فقد فاجأت الجميع أيضاً بمساندتها للموقف الروسى من حماس، وقالت الخارجية الفرنسية أن موقف روسيا يمكن أن يسهم فى دفع حماس إلى الموقف الدولى، ولكن منظمة يهودية فرنسية هاجمت الموقف الفرنسى، واتفقت مع تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية فى أن هذه المواقف تؤدى إلى انفراط عقد المجتمع الدولى فى موقفه من حماس.

فما هى دوافع موسكو وفرنسا من هذا الموقف الجديد، وما هى تداعياته؟ وأخيراً، ما هى المكاسب التى تتحقق للشعب الفلسطينى من خلال حماس، خاصة إذا أضفنا إلى هذا الانفراج الدولى تصريحات كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة، التى طالب فيها المجتمع الدولى بإتاحة الوقت والفرصة لحماس قبل الحكم عليها؟

أما دوافع روسيا لدعوة حماس ونفى صفة الإرهاب عنها، وهى تعلم مدى حساسية ذلك عند الولايات المتحدة وإسرائيل فهى مستويان، المستوى الأول، هو ما أعلنته موسكو، وهو إبلاغ موقف اللجنة الرباعية لحماس حول شروط التسوية، والحوار مع إسرائيل، وقبول المرجعيات السابقة التى قبلتها السلطة الفلسطينية. وأما المستوى الثانى، فهو يتعلق برغبة موسكو فى ازعاج واشنطن رداً على السياسة الأمريكية الثابتة والهادفة إلى تقويض الوجود والنفوذ الروسيين فى الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ولا شك أن المبادرة الروسية تهدف إلى استعادة الدور الروسى فى المنطقة، وبالذات فى القضية الفلسطينية، وبشكل خاص فى المنطقة العربية، وهى تعلم أن هذه القضية تمثل أولوية قصوى لإسرائيل. ولكن الغريب أن فرنسا قفزت بسرعة فى المبادرة الروسية، وربما أعقبتها بدعوة لقادة حماس لزيارة باريس، مما يشجع الصين وربما بريطانيا على ذلك أيضا. فهل قررت باريس وجاهة المبادرة الروسية فالحقتها، أم قفزت إلى القارب الروسى حتى تفرغ المبادرة من مضمونها؟

من الناحية التاريخية، كانت فرنسا هى المعادل فى العالم العربى للولايات المتحدة فى الغرب فى سجل الصراع العربى الإسرائيلى، واتهمت باريس عدة مرات، بل ربما حتى الآن، بأنها تميل نحو الفلسطينيين على تفصيل فى هذا السجل الحافل منذ السبعينيات، الأمر الذى سجله السفير الإسرائيلى فى باريس حتى عام ٢٠٠٢، حيث أصدر كتاباً عام ٢٠٠٥ اتهم فيه فرنسا بأنها تتلاعب بإسرائيل فى علاقاتها بالعرب. وليست هناك مؤشرات كثيرة على أن فرنسا غيرت موقفها الآن، ولكن هناك مؤشرات أكثر على أن فرنسا غيرت موقفها من سوريا ولبنان والسودان وإلى حد ما العراق، مما يسمح بإجابة غير كاملة عن هذا السؤال: الإجابة تحتمل مفارقة فرنسا للموقف الأمريكى فى هذا الملف، وهو أمر لا نميل كثيراً إلى قبوله، كما تحتمل الإجابة افتراض أن فرنسا تريد أن تحقق الهدف

الأمريكى ولكن بوسائل مرنة، لأنها تعلم أن الصدام مع روسيا يزيد روسيا تصلباً، كما أن باريس تعلم جيداً أن المخطط الأمريكى ضد روسيا خطير، ويصل فى نهايته إلى درجة تمزيق الاتحاد الروسى، وتشجيع الأقليات لتمزيق الجسد الروسى، مثلما نجحت الولايات المتحدة فى تفجير الامبراطورية السوفيتية. وكان اللافت للنظر حقاً هى تلك السرعة التى ردت بها باريس دون تردد فى مواجهة التراجع الأمريكى فى الخطاب السياسى على المبادرة حتى تحقق هدفها دون أن تشعر روسيا بالمزيد من الإهانة. تعلم واشنطن جيداً أنها سارعت ذات يوم فى يوليو ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الروسى للقاهرة، فأحبطت المبادرة الروسية التى كانت تهدف إلى الإعلان عن وجود روسيا على قيد الحياة فى المنطقة، فضنت عليها واشنطن حتى بهذا القدر من حفظ ماء الوجه.

ولاشك لدينا فى أن المبادرة الروسية قد أضافت أملاً جديداً لدى حماس، وأشاعت روحاً من التفاؤل لدى الرأى العام العربى، فى أن الشعب الفلسطينى يمكن أن يعبر عن نفسه بطريقة أكثر وضوحاً، وبخطاب سياسى مغاير فى بيئة دولية أقل اظلاماً. ولا شك أن المراقب لمجمل الأوضاع فى المنطقة يدرك أنه مهما فُسرت المبادرة الروسية سواء على أنها جزء من الصراع مع واشنطن، أو لإثبات الذات، أو أنها صحوة ضمير أو غيرها، فإنها تضاف إلى عدد من المؤشرات التى تدعو إلى التفاؤل والتى تعطى واشنطن فرصاً جديدة حتى تفلت من الاختناق الإسرائيلى للسياسة الأمريكية. أهم هذه المؤشرات، هى زوال شارون وخلو الساحة الإسرائيلية من شخصية كاريزمية بديلة أرهقت الولايات المتحدة طويلاً، وأجبرتها على أن تلهث وراء مغامراتها وكلفتها الكثير. ويطول المقام فى تعداد هذه المؤشرات، ولكننا نقتصر فى هذا المقام على تسجيل أن المبادرة الروسية سوف تفتح الباب بالفعل – وكما تخوفت إسرائيل – أمام قوة سياسية فلسطينية جديدة، ومستوى أعلى من الخطاب الفلسطينى يخدم المنطقة العربية والقضية فى إطار تطورات أخرى بالغة الخطر، ليس أقلها تفاقم الملف النووى الإيرانى.

(٨) حماس واوسلو

ثار الجدل فى الساحة الفلسطينية والإسرائيلية بعد فوز حماس حول قضايا كثيرة ترتبت على ذلك، وأهمها ما يفضل الإعلام الإسرائيلى إبرازه للوقيعة بين الفلسطينيين، أو لتشويه الموقف من حماس، أو لإحداث تناقضات فى المواقف، كما أن بعض هذه القضايا تثيرها بعض أجهزة الإعلام العربية بوعى أو بدون وعى. وقد لاحظتُ أن خطاب بعض قادة فتح لا يختلف عن الخطاب الإسرائيلى. ولذلك فمن المفيد أن نعالج فى هذه المقالة هذا الموضوع الجدلى، الذى ملأ الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، وتركز عليه إسرائيل فى الوقت الحاضر، وهو موقف حماس من اتفاق أوسلو. ونشير ابتداء إلى أن اتفاق أوسلو الذى انقسم بشأنه الفلسطينيون ليس اتفاقاً للسلام، ولكنه اتفاق للمبادئ التى تجرى على أساسها المفاوضات للتوصل إلى السلام، ولذلك ليس صحيحاً ما يتردد فى الكثير من الكتابات العربية عند معالجة اتفاق أوسلو على أنه اتفاق للسلام، وتضعه هذه الكتابات ضمن أمثلة اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، وهى الموقعة مع مصر والأردن. أما الإيضاح الثانى، فيتعلق بالصلة بين أوسلو والشرعية الدولية فى القضية الفلسطينية، فقد أكدنا مراراً أن أوسلو هى اتفاق الفرصة الأخيرة، الذى تمكن به عرفات من تجسيد مكاسب الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ورغم الجدل الحاد بين الفلسطينيين حول أوسلو، ورفض الكثيرين لاتفاق أوسلو، إلا أننى اعتقد أن أوسلو هى أول اتفاق فلسطينى إسرائيلى مهما كان تقييمه، إلا أنه يجب أن يكون جزءاً من الشرعية الدولية. فهو شرعية دولية اتفاقية إلى جانب مصادر الشرعية الدولية الأخرى، التى أكدتها قرارات الأمم المتحدة، بدءاً بقرارا التقسيم، ثم القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والقرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٧٨، وكل القرارات المتعلقة بالأراضى الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة الدولة. ولو أُحسن تطبيق اتفاق أوسلو وحسنت النوايا بشأنه، لأمكن أن يؤدى إلى تحرير الأراضى الفلسطينية

المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتفاهم على وضع المستوطنات. ومن المعلوم أن اتفاق أوسلو يفترض أنه يتعامل مع إسرائيل، وأن موضع الخلاف بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، هو الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وليس كل الأراضى، بما فى ذلك تلك التى تقوم عليها إسرائيل. أما القضية الثالثة المتعلقة بأوسلو، فهى ما تؤكده إسرائيل والولايات المتحدة أوبومازن من أن وجود حماس فى السلطة يتطلب الاعتراف بعدد من المرجعيات وأهمها أوسلو. ومعنى ذلك أن مطالبة حماس بكل فلسطين يجب أن يتغير لكى تطالب بالأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحدها، وهذا ينطوى على التسليم بأنه لا يجوز الجدل فى قيام إسرائيل، ولكن الاعتراف بها فى حدود معينة يظل محلاً للاتفاق فى إطار اتفاقية السلام. غير أن هناك نقطة آثرها المتحدثون باسم فتح فى أجهزة الإعلام العربية، حيث أكدوا أن حماس لا تستطيع أن تشارك فى السلطة ما لم تعترف بأوسلو، ويرون أن أوسلو هى الأساس القانونى لإنشاء السلطة، لكن ذلك يحتاج إلى توضيح.

صحيح أن اتفاق أوسلو أشار إلى تشكيل السلطة، وإلى علاقة السلطة بإسرائيل. كما أشار إلى الانتخابات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، فبدا الأمر وكأن أوسلو اتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل على إنشاء السلطة فى الأراضى المحتلة. أى أن منظمة التحرير هى المرجعية الأصلية، وأن السلطة هى ثمرة الاتفاق بينها وبين إسرائيل، فإذا انتهى هذا الاتفاق لم يعد للسلطة أساس قانونى، وهذا تصور خاطئ وخطير، وإن كان يبدو منطقياً سهلاً سائغاً بناء على نص الاتفاق. ويجب على الفلسطينيين أن يعدلوا فهمهم للطبيعة القانونية لاتفاق أوسلو، وكذلك لوظيفة هذا الاتفاق فى إنشاء السلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تعتبر إدارة ذاتية داخل الأقاليم المحتلة للمناطق التى تجلو عنها إسرائيل، وهو أمر طبيعى بالنسبة للشعوب المحتلة. أما الأساس القانونى الحقيقى للسلطة، فهو حق الشعب المحتل فى إدارة نفسه، وأن تتمتع هذه الإدارة بشخصية قانونية وأهلية قانونية واضحة مادام

الاحتلال أصبح طويل الأجل، ومادام الاحتلال ذا طبيعة استيطانية استعمارية. وأما الأساس القانونى الثانى لإنشاء السلطة الفلسطينية، فهو الانتخابات الفلسطينية. وبذلك يصبح للانتخاب وظيفتان: الوظيفة الأولى، هى أن الانتخاب وسيلة لتشكيل السلطة. والوظيفة الثانية، هى أن الانتخاب أساس الشرعية السياسية والقانونية للسلطة. ومن الملاحظ أن شارون لم يوافق على أوسلو، وأن تصريحاته تقطع بعدم اعترافه بها، وأنه حاول أن يلغى ما ترتب عليها عندما هاجم السلطة والشعب الفلسطينى، وأعاد احتلال الأراضى الفلسطينية التى كانت إسرائيل قد جلت عنها تنفيذاً للاتفاقات اللاحقة. فهل كان شارون ينتهك اتفاق أوسلو، أم أنه كان يتصرف على افتراض عدم وجود أوسلو أصلاً؟ فما هى إذن القيمة القانونية لاتفاق أوسلو عند إسرائيل؟ ولماذا لم تطبق الأحكام الملزمة لإسرائيل فى هذا الاتفاق والاتفاقات التنفيذية اللاحقة، بينما نرى إسرائيل والولايات المتحدة من ورائها تتباكى على ما تسميه التعهدات القانونية التى ترثها حماس عن السلطة السابقة؟ وإذا كانت إسرائيل لا تعترف بأوسلو ولم تنفذ الاتفاقات اللاحقة عليها، فلماذا تلزم السلطة الفلسطينية بها؟ وإذا كان صحيحاً أن أوسلو هى الأساس القانونى لقيام السلطة، كما يزعم بعض قادة فتح، فلماذا لم تطرد إسرائيل السلطة منذ رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو؟ إن ما يقول به هؤلاء القادة خطير للغاية، ويعطى إسرائيل رخصة فى يدها للتنكيل بالسلطة الفلسطينية، وطردها من الأراضى الفلسطينية، والعودة إلى سياسة الإبعاد السابقة. ولذلك يجب على القيادة الفلسطينية الجديدة أن تدرس هذا الملف بعناية. ومن المفيد أن تدرس الطلبات الإسرائيلية، ويرد عليها بطريقة محددة وقانونية، حتى تتوقف إسرائيل والولايات المتحدة عن إظهار حماس بأنها ضيعت على الشعب الفلسطينى الحياة الرغدة، وأفقدته نصيبه فى جنة إسرائيل، وعطلت عملية السلام المزدهرة، التى راح ضحيتها أبناء الشعب الفلسطينى، وضاعت معهم أمانيهم فى الكرامة والحياة.

(٩) حماس بين مثاليات الأمل وكابوس الواقع

الحق أننى أتردد كثيراً فى الكتابة الواقعية عن حماس خشية الخلط بين ما يجب أن يوجه إلى حماس من أفكار ونصائح، وبين ما يجب أن يوجه إلى القراء من توعية حتى يمكنهم الالتفاف حول القضية الفلسطينية فى واحدة من أدق مفاصلها عبر التاريخ. وأشك أن تحمل المقالة الواحدة كلاً من الجانبين بنفس القدر مهما كان الحذر والعمد فى الصياغة والتركيز. وأكتفى فى هذه المقالة بمناقشة جانبين، أولهما الحصيلة الإيجابية والأوراق التى يمكن أن تخدم حماس فى معركتها فى الداخل والخارج. والثانية تتعلق بإسرائيل، وهى مسألة تحتاج إلى مقال خاص، وملخصها أن إسرائيل تدير القضية ضد حماس بأعلى درجة من الشعور بالخطورة على أساس أن حماس وإيران حليفتان، وكلاهما يهدد إسرائيل فى الصميم وفقاً للرؤية الإسرائيلية التى لا ترى سوى المصلحة الإسرائيلية، وحق إسرائيل فى العدوان. ولولا أن إسرائيل مصممة على ابتلاع كل فلسطين، وعلى إسكات كل الأصوات والقوى الدولية والإقليمية حول هذه القضية لما كان هناك مشكلة بالنسبة لتسلح إيران أو غيرها، ولما كان هناك مشكلة فى نوع المنظمة أو الاتجاه الذى يختاره الشعب الفلسطينى. هذا التقابل المطلق بين حق الشعب الفلسطينى فى البقاء فى أرضه، وإصرار حماس على انتزاع هذا الحق من ناحية، مقابل المشروع الصهيونى الذى تجسده إسرائيل هو الذى خلق المشكلة، وأصاب إسرائيل بالصدمة، لأن المشروع الصهيونى كان يسير سيراً ممتازاً قبل فوز حماس فى الانتخابات، وكان مقدراً له – لو أسعف الحظ شارون – أن تظهر ملامح هذا المشروع بشكل واضح مع إطلالة ٢٠٠٨ على الأكثر، لأن هذا المشروع قد تم تأمين كل مقومات النجاح له على الساحة الفلسطينية، حيث السياسيون "العقلاء" المتمرسون فى إدارة "السلام" بعد أن اضطرتهم الظروف إلى أن يخلع بعضهم لباس القتال، وبعد أ

تحولت الثورة الفلسطينية إلى منطق الإدارة المدنية، أو منطق الدولة. كذلك توفرت لإسرائيل القناعات والرضا فى الساحة العربية، فأصبح العالم العربى مستسلماً لقدره، بل وانقلب بعض أقطابه إلى ناصحين للجنوح إلى السلام، بل ونفض اليد من هذه القضية المزمنة، والغفلة التامة عن المخاطر القومية التى يعتبرون أنها من مفردات الماضى، ويبشرون بأنهار العسل واللبن إذا تمسك العالم العربى بالواقعية وتحلى بالسماحة. كذلك توفرت لهذا المشروع مقومات نجاحه على الساحة الدولية، وأهمها أن الولايات المتحدة انتقلت من مجرد حليف لإسرائيل يتفهم معظم مقولاته إلى شريك لإسرائيل يتقدم على مواقف إسرائيل، بحيث يرى البعض ظهور بعض المشاحنات الأمريكية الإسرائيلية بسبب تحمس الولايات المتحدة للمصالح الإسرائيلية أكثر مما تراها إسرائيل نفسها، وهى عدوى أصابت العالم العربى أيضاً.

فى ضوء هذه المقومات المبشرة بكل الخير لإسرائيل، والتى سقطت فى ظلها الحقوق الفلسطينية فى المسافات الفاصلة بين الخطاب الحجرى القديم وبين خطاب السلام المتسامح ظهرت حماس لكى تذكر بهذه الحقوق كاملة، وهذا هو مصدر الفزع لإسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك، فإن إسرائيل تصر على إنهاء أى أثر لفوز حماس، إما لتحول حماس إلى الواقع الذى كان سائداً قبل ظهورها، وإما إلى إزالتها حتى لا تهدد هذا الواقع، الذى يمتد على جبهة عريضة، ويتحدث فيه الأطراف لغة واحدة، ولم يعد الفارق بين العربية والعبرية عائقاً فى سبيل التفاهم، وهذا هو مصدر الخطر على حماس، لأنها تواجه تحديات الداخل وتحديات الواقع الإسرائيلى والواقع الدولى، ولا تملك سوى الثقة بالله وثقة الشعب الفلسطينى ودعوات الشعوب العربية والإسلامية. فنحن إذن أمام قوة تتمتع بالنقاء، وتريد أن تجسد المثاليات السياسية فى واقع يأبى أن يستمع حتى لهذا الخطاب. وينظر المعجبون بهذا الخطاب نظرة إشفاق، حيث يرى البعض أن المثاليات التى تعمل بها

حماس فى الساحة العسكرية والسياسية المعارضة لا تتطابق مع واقع التعامل فى السلطة التنفيذية مع إسرائيل ومع الداخل. والغريب أن كل ذلك تعرفه قيادة حماس، ولكنها توازن بين تحديات الواقع والأمل فى كسر هذه التحديات.

أما آفاق الأمل فتتسع لتشمل الداخل والخارج معاً فى فلسطين. يكفى أن نشير فى هذه العجالة إلى محاولة حماس كسر الإطار الدولى الخانق الذى يحاصرها، فهل تمكنت حماس خلال الزيارات التى قام بها وفدها إلى تركيا وروسيا من كسر حاجز العزلة؟

يمكن النظر إلى حصيلة الزيارتين إلى روسيا وتركيا من زاوية إيجابية، وهى أن دعوة حماس للزيارة كانت فى حد ذاتها تفريجاً نفسياً مهماً، كما كانت فى نفس الوقت خطوة أزعجت إسرائيل، لأن مثل هذه الزيارات تتيح الفرصة لطرح القضية الفلسطينية من جديد، وتدويل القضية التى حرصت إسرائيل على احتكارها، وفرض رؤيتها عليها. فقد أنذرت إسرائيل الحكومة التركية بأن زيارة حماس خط أحمر، وتهديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، فترتب على ذلك أن رفض الرئيس التركى مقابلة الوفد، وحصر لقاء الوفد مع وزير الخارجية بصفته الحزبية وليس السياسية. كما أن تركيا أعلنت أنها طلبت من حماس الاستجابة لشروط إسرائيل، أى أنها وظفت الزيارة لصالح إسرائيل، ومع ذلك حرضت الحركة الصهيونية بعض الصحف التركية لمهاجمة القيادة التركية على أساس أن زيارة حماس لتركيا تضر بالمصالح الوطنية التركية، ويقصد بها المصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما دافعت بعض الصحف التركية الأخرى عن الزيارة بأنها تسمح لتركيا بتأكيد دورها فى العالم العربى والإسلامى، أى أن الزيارة قد فتحت الجدل مرة أخرى فى تركيا بين الجناح المطالب بدمجها تماماً فى الغرب، وبين الجناح الذى لا يفرط فى الهوية الإسلامية لتركيا ومصالحها فى العالم العربى. ولاشك أن دعوة تركيا لحماس قد رفعت أسهم تركيا فى الشارع العربى، ولدى معظم الحكومات

العربية. أما زيارة حماس لموسكو، فهى فتح جديد أمام حماس، ولكن الضغوط الإسرائيلية والأمريكية ركزت على القيادة الروسية تركيزاً مخيفاً، فأحبطت ما كانت تأمله روسيا من إحياء لدورها فى الشرق الأوسط. وقد سبق للولايات المتحدة وإسرائيل أن أحبطتا زيارة الرئيس بوتين للمنطقة فى ربيع ٢٠٠٥، بل إن دعوته إلى مؤتمر دولى لمناقشة القضية الفلسطينية التى أعلنها خلال زيارته للقاهرة قد ماتت، ولم يجد مجالاً وهو فى إسرائيل لتجديدها، واعتبرتها الصحف الأمريكية نكتة الموسم، بينما اعتبرتها الصحف الإسرائيلية فى ذلك الوقت مبالغة روسية فى الأمل فى بعث الدور الروسى فى الشرق الأوسط، وذكرت هذه الصحف روسيا بأن إسرائيل والتأشيرة الإسرائيلية هى مفتاح الدخول إلى المنطقة وفقاً للشروط الإسرائيلية. وعندما دعا بوتين وفد حماس لزيارة موسكو كان بوتين يشعر بتزايد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فطمأن الولايات المتحدة وإسرائيل بأن الزيارة فرصة لكى تسمع حماس منه نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما امتدحته الإدارة الأمريكية، واعتبرته إسرائيل أيضاً أمراً مفيداً. ورغم ذلك، فإن وفد حماس شعر بأن الزيارة تمثل نجاحاً كاملاً فى تحقيق الهدف منها، وهو إطلاع الروس على رؤية حماس لإدارة القضية الفلسطينية، وأن حماس تعرف الشروط الإسرائيلية، ولن يضيرها أن تسمعها من كل العواصم الدولية.

وخلاصة القول فى هذه النقطة، هو أن الآفاق الدولية لحماس يمكن أن تتسع، وأدنى ما يمكن أن يتحقق فيها هو التعريف بالقضية الفلسطينية من منظور حماس، ولكن قفز حماس إلى الآمال العريضة لن يغنيها عن أن تهتم اهتماماً دقيقاً بما يثار ضدها، خاصة وأن الساحة الفلسطينية فيما يبدو توشك أن تتصل اتصالاً مباشراً بالساحة الدولية التى لم تعد عدائية تماماً إزاء حماس كما كان موقفها فور نجاحها فى الانتخابات. وبذلك يظل الصراع قائماً بين رغبة إسرائيل فى إخماد أنفاس حماس، ورغبة حماس فى الخروج من السحابة السوداء التى تفرضها إسرائيل عليها.

(١٠) هل يكفى لانتصار حماس الإرادة وتمثيل الشعب؟

لو كانت حماس حزباً سياسياً فى بيئة غير فلسطين لكانت قد استحوذت على قلوب وعقول العامة والخاصة لأسباب عديدة. أولها، أنها تقدم نفسها على أنها نموذج لمنظمة منطلقاتها دينية، ولكن أداءها سياسى معاصر، فجمعت بين الدنيا والآخرة، وبين مصاعب الحياة اليومية ومثاليات الأمل فى التصحيح. وأما السبب الثانى، فإنها طرحت برنامجاً لمقاومة الفساد بكل تجلياته، أى أنها أعلنت الحرب على قبيلة كاملة، فى بيئة عربية غاصت فى الفساد إلى الأعناق، فأصبح شعار حماس نذيراً سيئاً لأقطاب الفساد فى العالم العربى. والسبب الثالث، أن حماس تقدم طرحاً إسلامياً معتدلاً، لا يخجل من هويته الإسلامية، كما يفعل الكثيرون ممن ينتسبون ظلماً إلى الإسلام، ودوحته الوارفة، فى بيئة تصم كل ما هو إسلامى بكل أوصاف القبح والرذيلة. أما السبب الرابع، فهو هذه المسحة الوطنية الآبية، التى تصر على التمسك الحق، وتدعو كل أنصاره إلى معسكرها، ولكنها لا تعذر كل من يعانده. لاشك ان هذه الأسباب هى التى دفعت الشباب فى العالم العربى والإسلامى إلى تجديد الأمل فى الكثير مما يمكن تحقيقه، وأولها، أن السلطة الغاشمة فى أى بلد مهما كان الفساد منتشراً فى ربوعها، فإن بيتها كبيت العنكبوت، وهو أوهن البيوت، لا يصمد على نسيم الحق، فما بالنا برياحه العاتية، وعواصفه المدمرة.

نعم إن حماس تدرك أنها تدافع عن حقوق، وتستخدم مصطلحات بدأت الأجيال تفقد معناها، وبدأ الشك فى تحقيقها يتسلل إلى النفوس أمام سطوة إسرائيل، وسيطرتها الطاغية على الولايات المتحدة، وعلى القرار السياسى العربى. تدرك حماس أيضاً أن تعبيرها عن إرادة الشعب الفلسطينى فى أن يسترد وطنه السليب هو خير زاد فى هذه المهمة التى نذرت نفسها لها رخيصاً فى سبيل تحقيقه

وسجلها حافل بتضحيات إنسانية. ولذلك عندما تفاضلت القوى أمام هذا الشعب اختار الأقرب إلى الصدق، ولكنه اختار أيضاً أن يحيط هذه الحركة بكل الإشفاق من هذه المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة. وعندما اقترب فى كتاباتى من هذه النقطة، فإننى أخشى أن تفسر هذه الكتابات بأحد تفسيرين. إما أنها تحت ستار الإشفاق تدعو إلى الركون إلى الأمر الواقع بكل سوآته، وهذا أبعد ما أقصد إليه، وإما أنها تبارك هؤلاء الفتية ثقة فى نصر الله مع المخاطرة بأن يحسب هذا على أنه نوع من السذاجة السياسية، التى لا تقدر خطورة الواقع، وتدرك أننا قد تجاوزنا زمن المعجزات.

إن ما تملكه حماس من هذه الأوراق لا يكفى، ومن الظلم أن تدع المنطقة العربية والإسلامية حماس فى مواجهة قبيلتها الفلسطينية، وأمام الوحش الإسرائيلى الكاسر، بذرائع متعددة، لست مستعداً حتى لمجرد تكرارها. فتلك لحظة فاصلة لبعث القضية الفلسطينية، وسوف يحكم التاريخ بشكل بالغ القسوة على كل الزعامات والدول والجماعات والأفراد الذين استكانوا إلى أن الصراع العربى الإسرائيلى قد أصبح صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً، ثم تواضع لكى يصبح صراعاً بين إسرائيل وحماس وحدها، وهذا أقصى ما يمكن أن نتصوره فى هذا الظرف. هذه القوى العربية والإسلامية التى تتذرع بالحكمة، إنما تتحلى بحكمة الجبناء، وقعود المهزومين الذين استراحوا إلى سقوطهم النفسى والأخلاقى، ويرددون بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. وأما القبيلة الفلسطينية، فإن ظلمها لحماس قد عبر عنه شاعرنا اصدق تعبير عندما قال :

وظلم ذوى القربى أشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهند

فما هو المطلوب إذن فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؟

لا أظن أننا نختلف على ما يجب عمله لمساندة مشروع حماس. فعلى المستوى الفلسطينى، يجب أن تدرك القيادات الفلسطينية من فتح وغيرها أن حماس تجدد

المشروع التحررى، الذى بدأته حركة التحرير الوطنى الفلسطينى، ولا يضيرها أن تحمل حماس الراية، مادامت هذه الراية قد تعرضت للانكسار عبر نضال هذه القوى المقدر لعقود طويلة. وأما على المستوى العربى، فإن مساندة حماس مادياً وسياسياً ودبلوماسياً أصبح أمراً واجباً حتى تكفر الدول العربية عن مواقفها التى ألزمتها بها الولايات المتحدة، على الأقل منذ قمة بيروت العربية ٢٠٠٢ حتى الآن، حيث حظرت عليها واشنطن حتى مجرد أن تذكر فى قرارات القمة كلمة الانتفاضة، بعد أن حذرتها الولايات المتحدة بان مساندة الحكومات العربية والمنظمات والشعوب فى المنطقة للانتفاضة هى مساندة للإرهاب، فالتزمت المواقف العربية معسكر أعداء الانتفاضة، بل ظهرت بعض القوى العربية متطوعة أو مأمورة بمظهر الواعظ والباحث عن السلام، فناصبت الانتفاضة العداء، وليس أقلها مشروع أبو مازن، الذى طالب بما أسماه عدم عسكرة الانتفاضة، وكأن الانتفاضة تقود جيشاً مسلحاً، وتستخدم الصواريخ والطائرات والدبابات، وأدنى هذا التيار التزام الإعلام العربى ولغة السياسة العربية بمصطلح غامض، خلط بين الأوراق، وساوى بين الضحية والجلاد، وهو حث المنظمات الفلسطينية على وقف العنف، وهو يعلم أن "العنف والعنف المضاد" مصطلحات إسرائيلية وأمريكية، يحلو للكثير من أبناء هذه المنطقة أن يرددوها بأمانة تامة، تماماً مثل مصطلح "الحرب على العراق"، أو "حرب الخليج" الأولى والثانية والثالثة وغيرها، وهو ما يدخل فى دائرة الاختراق السياسى والإعلامى الأمريكى للخطاب العربى، وهو اختراق مقصود أحياناً من الجانب العربى، ومدفوع أحياناً أخرى بالرغبة فى تكرار المصطلحات الدولية وعدم الخروج عليها.

ومن ناحية ثالثة، فإن المطلوب على المستوى الإسلامى، هو الالتحام بالساحة العربية فى المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وتشكيل الرأى العام العربى والإسلامى الذى يؤثر بعد ذلك على الرأى العام الدولى، رغم أن بعد

النظم العربية قد تخشى أن تتحول ضغوط الرأى العام إليها، حتى تتخذ مواقف واضحة فى هذا المشروع.

ومن ناقلة القول، أن محاولة حماس الخروج إلى العالم الأرحب يحتاج هو الاخر إلى مساندة عربية وإسلامية. وكنت أتمنى أن ينتظر السفراء العرب والمسلمون وفد حماس فى أنقرة وموسكو، إظهاراً للمساندة العربية لهذا الخط مع إدراكه لتخوف العواصم العربية والإسلامية من التصميم الأمريكى على دعم الخط الإسرائيلى فى خنق حماس وحصارها. ولذلك فإن حصيلة الزيارتين لموسكو وأنقرة قد تراضعت بسبب التخلى العربى والإسلامى، حيث حاولت تركيا ألا تتمادى فى إغضاب إسرائيل بلا مقابل عربى أو إسلامى، كما تجنب رئيس وزراء تركيا مقابلة الوفد. وكذلك الحال فى موسكو، حيث كانت التصريحات الروسية عندما ظهرت المبادرة بدعوة حماس مختلفة تماماً عن تلك التى ظهرت أثناء الزيارة. ذلك انه خلال الأيام القليلة الفاصلة بين دعوة موسكو لحماس وبين تنفيذ هذه الدعوة، مارست إسرائيل والولايات المتحدة ضغوطهما على روسيا حتى تبنت روسيا هى الأخرى نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وكأن حماس كانت بحاجة الى أن تذهب خصيصاً إلى موسكو لكى تستمع إليها باللغة الروسية. صحيح أن روسيا تريد أن يكون لها مكان فى المنطقة العربية والإسلامية، وتعلم أن مساندتها لحماس على الخروج من عزلتها النفسية تضاف إلى المواقف السوفيتية السابقة فى مساندة القضية الفلسطينية، ولكن موسكو تدرك أيضاً أن الحكومات العربية والإسلامية ليست ممتنة بدعوة موسكو لحماس. ولذلك فإن أثر هذه الدعوة على هذه الحكومات يبدو عند موسكو ووفق حساباتها أمراً متواضعاً. ولما كانت العلاقات الدولية مؤسسة على المصالح، كما ان روسيا ليست هى الاتحاد السوفيتى أو عالم القطبية الثنائية الذى عاش فيه، فإن موسكو قدرت أن خسائر إغضابها لإسرائيل التى تساعدها فى قمع ثورة مسلمى الشيشان، وإغضابها لواشنطن بالتبعية ، التى

تستطيع أن تؤثر عليها فى مواقع متعددة لن يعوضها أحد فى العالم العربى والإسلامى.

تلك هى صفحة الحساب البسيطة التى تتطلب زيادة رصيد وأوراق حماس، حتى يشعر العالم الخارجى أن مجاملة حماس تجد لها صدى فى العالم العربى، فلا يمكن أن تجامل الدول الأجنبية حماس لمجرد أنها تشعر بأن الحق الفلسطينى يستحق المساندة.

(١١) حماس

والبدائل الاسرائيلية

أزعم أن المحرك الأساسى للموقف الدولى، خاصة الأمريكى والأوروبى ضد حماس، هو إسرائيل، ولذلك فمن المفيد أن نفهم كيف تفكر إسرائيل، وماذا تخطط إزاء حماس. والثابت أن إسرائيل تحث واشنطن على عدم التسامح مع حماس، وهى تدرك أن واشنطن وأوروبا ليس لهما قضية ضد حماس، وتدرك أيضاً أن ظهور حماس سوف يسمح بفهم جديد للقضية الفلسطينية، خاصة فى ضوء الاستنكار المكبوت فى كل العالم للمسلك الإسرائيلى المتطرف، الذى لا يدع مجالاً للشك فى أن إسرائيل ليست مستعدة لتقديم أى شئ مما تسيطر عليه من الأراضى، كما أنها ليست مستعدة للتخفيف عن الفلسطينيين، أو التوقف عن مطاردتهم، فجعل ذلك الموت أفضل من الحياة بالنسبة للشعب الفلسطينى. وتستطيع حماس بسهولة أن تقدم عرضاً جديداً، وتصنع مشهداً مؤثراً لمأساة هذا الشعب، خاصة إذا توافقت فتح والقوى الأخرى مع حماس، وألا تضع فى وجهها العراقيل، مما يساعد إسرائيل على تحديد خيارات سلبية فى النهاية.

والحق أن كل البدائل والخيارات الإسرائيلية تقوم على تحقيق هدف واحد، وهو التخلص من حماس كقوة سياسية تمكنها من الوقوف على منصة عالية بعد أن كانت تطارد فى ساحات القتال، وتعمل في سرية تحت الأرض.

اما الخيار الأول ، فهو ما عبر عنه Michael Herzog في مقاله في عدد شهر مارس ، وابريل من مجلة Foreign Affairs بعنوان " هل يمكن " استئناس حماس ؟ ويرى ان بعض المتفائلين (لاحظ الفرق بين المتفائل العربي والمتفائل الصهيوني)طبعاً من الصهاينة يعتقدون ان مشاركة حماس في قلب السياسة الفلسطينية سوف يدفع هذه المنظمة إلى اعتدال أهدافها الراديكالية وتكتيكاتها

الإرهابية . ويرى أن التاريخ يظهر أن المشاركة السياسية تروض المناضلين ولكن ذلك يتحقق في ظل شروط معينة و محددة ولا يكاد يتوفر اى منها في حالة حماس . ولذلك فهو مقتنع بأن ترك حماس وعدم المساس بها سوف يسمح لها بان تتحول من منبوذ الى لاعب في الساحة السياسية .from a pariah to a playerهذا البديل الإسرائيلي يلقي دعما في العالم العربي ، حيث انبرى عدد من الكتاب الى تاكيد المقولة الإسرائيلية بان حماس عليها ان تختار بين الكفاح المسلح و العمل السياسي الرسمي ولا يمكن الجمع بين الإثنين . ورأى هذا الفريق من الكتاب ان العمل السياسي يخلو من مثاليات القتال المسلح ، ولذلك لا يمكن الجمع بينهما لهذا السبب . بل رأى فريق اخر أن عدم الجمع بين المثال والواقع اراء مستحدثاً او مبتكراً ، وإنماهى ثنائية المثال و الواقع التي عرفتها الاجيال عبر القرون .ورأى فريق ثالث ان حماس كان لايجوز لها ان تشترك في الانتخابات اصلاً حتى تتفادى هذه الازدواجية ، وهو ما عبر عنه الشيخ الظواهري في تنظيم القاعدة،لان هذه الازدواجية لا تستطيع حماس التوفيق بين عناصرها . من ناحية أخرى رأى فريق رابع أن حماس سوف تضطر إما إلى الانسحاب من الحياة السياسية ، او التركيز على الكفاح المسلح ، وإما الانصراف الكامل للحياة السياسية وترك الكفاح المسلح . اما الجمع بينهما فهذا ما لا يمكن تصوره . اما احتمالات الانصراف الى العمل المسلح ،او العمل السياسي فهذا يتوقف على عظم المخاطر التى تحيط بالحركة و العراقيل التى توضع في طريقها . و المحقق أن الكفاح المسلح يُسلم الى العمل السياسي ، وفي كل حركات التحرر الوطنى كان المفاوض يعمل على ضوء الكفاح المسلح. ولكن اسرائيل لا تريد ان ترى حماس أصلاً لا في السلطة ولا في الميدان. وكانت إسرائيل تأمل في أن تلبس حماس " طربوش السلطة " . فلا يكون هناك اى اثر لنجاح حماس حتى يسهل إسقاطها . البديل الثانى هو الوقيعة بين حماس و فتح إيذاناً بحرب اهلية بين الفلسطينيين مما يسهل على إسرائيل التدخل لحماية السكان من" عبث "الساسة ،فتكسب وقتاً و نفساً حتى تجهز على الاثنين معاً.

البديل الثلث محاصرة حماس فلسطينياً و عربياً و التركيز على شروط إسرائيل وتصدير الضغوط إلى الدول العربية بمساعدة الولايات المتحدة . وتعتقد اسرائيل ان التضيق السياسي و المالي و النفسي على حماس يمكن ان يدفعها الى اليأس فتنسحب من الساحة السياسية حتى يمكن حصارها ميدانياً و تحريض السلطة على التصدي لها .

ولاشك أن الساحة الفلسطينية الداخلية هى الحاضن الأكبر لحماس، أو المهدد الأول لها. ولذلك يندهش المراقبون من هذا الخلط الذى أحدثته حركة فتح والمسئولون فيها بين اعتبارات التنافس الحزبى، وبين متطلبات الوحدة الوطنية، مادام الجميع يهدف إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وانتزاع الحقوق الفلسطينية السليبة من إسرائيل. أما دواعى الوحدة الفلسطينية ، فلا أظن أنها تحتاج إلى تفصيل، فالكل فى عين الخطر. وإسرائيل لا تميز بين الثور الأبيض والأسود، إلا فى توقيت الالتهام. وحتى الذين يتعايشون معها ويلوذون بالصمت والعبارات الدبلوماسية الناعمة إزاء اعتداءاتها على المقاومة والشعب الفلسطينى لن يتمتعوا بذلك طويلاً، مادامت إسرائيل تريد الأرض التى يقفون عليها، وتعتزم التخلص من الشعب حتى تخلص الأرض لها. وقد عرفت إسرائيل ثمنهم وامتحنت وطنيتهم، فلا كرامة لهم عندها، ماداموا قد سكتوا على كرامة وطنهم. وفى هذه المساحة الحرجة تختلط الاتهامات، ولكن الأمر المتحقق هو أن عامل الوقت بالغ الحرج، فإما أن تختنق حماس وتفشل القضية الفلسطينية فى فرصة نادرة فى تاريخها المعاصر، وإما أن تنجح وينجح معها الجميع فى رفع قدرات المطالبة بحقوق الشعب الفلسطينى. ونظن أننا بحاجة إلى دراسة أوسع حول ما هو مطلوب لتحقيق هذه النتيجة إلى جانب الإرادة المتوفرة لدى حماس، والثقة فى نصر الله، وفى مساندة الشعب الفلسطينى.

البديل الرابع، وهو البديل الأسهل إسرائيلياً والأسوأ فلسطينياً، وهو تحالف بعض قوى الداخل مع المخطط الإسرائيلى لتصفية قيادة حماس فى الداخل

والخارج، وعزل مستقبل الشعب الفلسطيني عن أى مؤشـــرات أو منـــارات لهـــذا المستقبل. وتستطيع إسرائيل أن تقوم بذلك، لأن تكاليفه الـــسياسية الداخليـــة فـــى إسرائيل لا تذكر، كما أن تكاليفه السياسية الخارجية غير مؤثرة. ونظن أن إسرائيل تراهن على هذا البديل. فكيف يمكن تحصين الساحة الفلـــسطينية ضـــد العاصـــفة الإسرائيلية؟ هذا ما يحتاج إلى معالجة أخرى.

(١٢) صراع الإرادات على أرض فلسطين: (١)

ماذا لو استجابت حماس للشروط الإسرائيلية؟

تتعرض حماس لضغوط لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد أن قرر الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وقف المساعدات إلى الشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية، مثلما تتعرض لضغوط هائلة من حركة فتح وأبومازن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكل هذه الضغوط تطالب حماس بالواقعية، وذلك بأن تعترف بإسرائيل، وأن تعلن ما يسمونه بـ «نبذ العنف». ومعنى ذلك أن حكومة حماس التى تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى، وبموقف حازم ضد المشروع الصهيونى، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية، وتطالب بمفاوضات جادة من أجل التسوية الحقيقية التى تحفظ ما تبقى من هذه الحقوق، أصبحت تتحدث لغة مثالية، وتعيش فى برج عاجى، وأنها بذلك، وبسبب جهلها بقواعد اللعبة – حسبما ترى السلطة القديمة – قد سببت للشعب الفلسطينى المزيد من المعاناة، وعرضت الموظفين فى السلطة وأجهزة الأمن للحاجة إلى العيش. وعلى الجانب الإسرائيلى، تسعى حكومة أولمرت بعد تشكيلها إلى إقرار الكنيست لبرنامجها الذى قدمه حزب كاديما للناخب الإسرائيلى، ويقضى بضم المزيد من الأراضى الفلسطينية من خلال استكمال الجدار العازل والمستوطنات، والتخلى عن بعض المستوطنات التى سوف تضم فى الخطة التالية، وهو تنفيذ لمخطط شارون من طرف واحد.

وقد أوهمت إسرائيل العالم، وكذلك العالم العربى بأنها لم تجد شريكاً لها فى عملية السلام، بعد أن انحاز عرفات إلى نضال الشعب الفلسطينى، وخيب أملها فى أن تجعله حارساً لمشروعها من غضبة الشعب الفلسطينى، فتخلصت منه فى نفس الوقت الذى بررت فيه بذلك أسباب انفرادها بالقرار والعمل، وفات على العالم أن إسرائيل التى استبدلت عرفات بأبومازن كان يتعين أن تعتمده شريكاً فى عملية

السلام الوهمية التى تحمل عنوان «خريطة الطريق» إلى إسرائيل الكبرى، ولكنها قررت أيضاً أن تمضى بخطتها الأحادية الجانب، من ناحية حتى تعفى أبومازن من الحرج أمام شعبه وهى تمضى بمشروعها فى مراحله المتقدمة، ومن ناحية أخرى، حتى تتذرع بأن الجانب الفلسطينى لايزال يفتقر إلى الأهلية التى تمكنه من أن يكون شريكاً فى سلام تسعى إسرائيل إليه، فألقت اللوم على الجانب الفلسطينى. فلما جاءت حماس، وتركت وحدها تشكل الحكومة دون أن تكون قائداً لحكومة الوحدة الوطنية، بل وانقلبت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، التى تضم كافة الفصائل الفلسطينية، أصبح لدى إسرائيل المبرر المقبول حتى تمضى وحدها فى المشروع الصهيونى، وعذرها أن حماس لا تعترف بها، ولم تعلن نبذ العنف، وإسرائيل لا يمكنها – كما تعلن دائماً – أن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة إرهابية. ومعنى ذلك أن صفة الإرهاب سوف تزول عن حماس بمجرد اعترافها بإسرائيل وبأوسلو، وإعلانها نبذ العنف. ومما قوى من ساعد الحجة الإسرائيلية أن فتح وأبومازن ومنظمة التحرير، وكلهم حريص على مصالح الشعب الفلسطينى، يقف فى خندق إسرائيل، ربما دون التقاء بينهم، بل إن الدول التى زارتها حماس، وهى أساساً موسكو وأنقرة، قد أسمعت حماس نفس الشروط والمواقف الإسرائيلية، وهى نفسها التى تصر عليها اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن. أى أن مطالبة حماس بالشروط الإسرائيلية تكتسب شرعيتها من كل هذه المصادر الدولية. وربما كان ذلك هو مصدر الحرج الذى استشعرته القمة العربية فى الخرطوم، وهى تنظر قضية الصراع فى فلسطين، وأزمة حماس التى خلقتها إسرائيل.

ولو سلمنا جدلاً أن حماس قبلت الشروط الإسرائيلية حتى بوصفها شروطاً سياسية، لأنه من الناحية القانونية ليس من حق إسرائيل أن تفرض هذه الشروط على حماس، فماذا تقدم إسرائيل مقابل ذلك؟ لقد كانت السلطة السابقة تقبل كل هذه

الشروط، ومع ذلك جمدت إسرائيل أى عملية جدية لسلام حقيقى، وأرغمت السلطة على السكوت على تنفيذ المشروع الصهيونى، وهو الإبادة اليومية للشعب الفلسطينى، وآماله فى الحياة، وفى دولة مستقلة، وضم الأراضى الفلسطينية، والانفراد بتنفيذ هذا المشروع، فضلاً عن هدم المنازل والمزارع، وتضييق الخناق على الشعب فى حياته وكرامته.

ومعلوم أنه من الناحية القانونية، لا يمكن الاعتراف بإسرائيل إلا فى إطار اتفاقية سلام، لأن اتفاق أوسلو لا يمكن أن يكون اتفاقية للسلام، وهو مجرد إعلان المبادئ اللازمة للتفاوض عليها للتوصل إلى تسوية. وأما الاعتراف بأوسلو، فماذا أفاد اعتراف السلطة السابقة بها؟ لا يجوز القول بأن وجود السلطة قائم قانوناً أو هو ثمرة أوسلو وأحد نتائجها، لأن السلطة منتخبة من الشعب الفلسطينى، وتستمد شرعيتها السياسية والقانونية من هذا الشعب. أما نبذ العنف فلا معنى له، لأن العنف الذى تقصده إسرائيل هو التصدى للعدوان الإسرائيلى، والأولى أن تطالب هذه الجهات الفلسطينية والدولية إسرائيل بوقف اعتداءاتها، لأن الأصل هو الاحتلال وسياساته العدوانية، واستمرار ضمه للأراضى الفلسطينية فى إطار المشروع الصهيونى، فإذا توقفت هذه السياسات وزال الاحتلال، لم يعد للتصدى والمقاومة موضع، ولحل السلام محل المواجهة. ولكن هل تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع الشعب الإسرائيلى بالتخلى عن المشروع الصهيونى، فتوقف الضم عن طريق الجدار والاستيطان، وتمكن الفلسطينيين من العيش فى دولة حتى فى مساحة ضيقة إلى جانبها؟ لا أظن ذلك، بل أظن أن الذى يزعج إسرائيل أن حماس تتحدث لغة الحق، وهى تتسلح بالنزاهة والنقاء الوطنى والسياسى، وأن إسرائيل سعدت بسلطة فاسدة ضاق الشعب ذرعاً بها وبالاحتلال، ولذلك أقبل على سلطة نزيهة تتصدى للاحتلال.

ونفترض جدلاً أيضاً أن حماس استجابت للشروط الإسرائيلية، كما تطالبها بعض الدول العربية والأجنبية، فإنها بذلك سوف تعفى إسرائيل من الحرج من مواصلة مشروعها الصهيونى، ولكن ذلك سوف يؤدى فى نفس الوقت إلى زوال الشرعية السياسية عن حماس، لأن الشعب الفلسطينى قد أكد ثقته فيها بناء على برنامج الإصلاح والتطوير والتحرير، وبذلك تكون إسرائيل، إذا دفعت حماس إلى التخلى عن لاءاتها، قد كسبت الساحة فى جانبين هامين: الأول، أن تحرق حماس وينزع الشعب ثقته منها، ولن يقبل أنها اضطرت إلى ذلك بسبب الحصار الخانق. وفى نفس الوقت، سوف يكون ذلك تفويضاً شرعياً لإسرائيل من الممثل الحقيقى للشعب الفلسطينى بالمضى فى مشروعها الصهيونى. وفوق ذلك، تكون إسرائيل قد نجحت نجاحاً باهراً فى اختطاف ثقة الشعب فى حماس لخدمة مخطط إسرائيل، كما تكون قد فتحت الباب واسعاً أمام الدول العربية للتطبيع الرسمى مع إسرائيل تحت ستار أن طريق السلام فى فلسطين قد انفتح بمجرد استجابة حماس لشروط إسرائيل. وسوف تنهال المساعدات على الشعب الفلسطينى تشجيعاً له على هذه النتائج الباهرة، بعد أن يكون الشعب قد فقد أمله وممثله الوحيد فى أول تجربة ديمقراطية حقيقية فى فلسطين.

ويجب أن نذكر فى هذا المقام، أن الإصلاح والنزاهة ومكافحة الفساد والديمقراطية فى فلسطين كانت تمثل الشروط الأساسية التى إن تمت فسوف يعم السلام ربوع فلسطين، وسوف يكون بوسع إسرائيل أن تتفاوض مع حكومة نظيفة نزيهة ديمقراطية. وقد ظلت هذه الشروط ذرائع لكى تتهرب إسرائيل والقوى الدولية الأخرى من استحقاقات السلام الحقيقى فى فلسطين، ولم يلتفت الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة إلى أن عرفات هو الرئيس العربى الوحيد الذى انتخب انتخاباً ديمقراطياً أشرفت عليه مجموعات من المراقبين الدوليين، وأن الفرق الدولية لمكافحة الفساد والإصلاح الإدارى والمالى من أمريكا وأوروبا والبنك الدولى قد

ظلت تتوارد على فلسطين لتحقيق هذه الأهداف. فلما تحققت هذه الأهداف مع نشأة سلطة تسعى إلى مكافحة الفساد والارتفاع بأحوال الشعب الفلسطينى، وإعادة وضعه على خريطة الأمل نحو تسوية سياسية تحقق له آماله وحقوقه، ووصلت السلطة إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية شهد بها القاصى والدانى، سعى الجميع إلى معاقبة الشعب الذى ظن أن مطالبته بالديمقراطية ومكافحة الفساد هى أوراق اعتماده لنيل حقوقه المشروعة. والنتيجة التى خرج بها هذا الشعب فى هذه الملحمة المؤلمة هى أن الغرب كان يتواطأ مع إسرائيل بذرائع تبدو مطلوبة ومثالية، وهى النزاهة والديمقراطية، وعندما تحققت سارع إلى حصارها وخنقها، فانكشف الغطاء الأخلاقى فى سابقة حاسمة فى تاريخه الحديث، كما سقط القناع الإسرائيلى والأمريكى. صحيح أن الشعب الفلسطينى يعانى مع سلطته من القهر الدولى، وتكالب العالم لتبديد أحلامه الصغيرة فى حياة ديمقراطية نظيفة، تمهيداً لتحقيق أحلامه السياسية على ما تبقى من الأرض، ولكن الحقيقة هى أن العالم كله يتواطأ ضد هذا الشعب الذى صدّق يوماً أحاديث الديمقراطية والعدالة وغيرها، ولكنه أدرك أن كل هذه المفاهيم ستظل نجوماً زاهرة فى سماوات العالم العربى، بينما هى تتحقق بالفعل على الأراضى الأوروبية لأبناء الغرب وحدهم.

والسؤال هو: ماذا لو أصرت حماس على موقفها الصامد ومعها الشعب الفلسطينى؟ هذا هو موضوع مقال آخر.

(١٣) صراع الإرادات على أرض فلسطين: (٢)

هل تصمد حماس لكل هذه الضغوط

إذا كانت القوة الرئيسية فى النظام الدولى قد أجمعت على محاصرة حماس، فهل المطلوب هو القضاء على سلطة حماس، أم المطلوب هو إحراق أوراق حماس فى يديها بدعوى المرونة والواقعية؟ وإذا كان مفهوماً أن الولايات المتحدة أصبحت مسخرة لخدمة المشروع الصهيونى، وهو ما يؤكده الجدل الدائر الآن فى الولايات المتحدة حول هذه القضية، خاصة بعد نشر الدراسة الخاصة بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية التى حذرت واشنطن من المضى فى تنفيذ الأهداف الأمنية الإسرائيلية على حساب المصالح الأمريكية، فإن نفس القوى الصهيونية لاتزال تسعى إلى توجيه القوى الأمريكية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية ضد حماس وإيران وغيرهما. كذلك ضيقت القوى الوطنية فى الولايات المتحدة الخناق على الإدارة بعد أن تكشف بالوثائق أن الرئيس بوش سرب معلومات حساسة بشأن العراق، مما يؤكد اتهامه بأنه قام بغزو العراق استجابة لإلحاح إسرائيلى، كما أنه يخطط لضرب إيران لتحقيق أهداف إسرائيلية.

تهدف هذه المقالة إلى مناقشة فرص الصمود أمام حماس فى وجه كل هذه الضغوط الدولية والداخلية، فى الوقت الذى تضيق فيه إسرائيل الخناق على الشعب الفلسطينى، وتستمر فى العدوان على المنظمات الفلسطينية فى كل الأراضى الفلسطينية. فهل تتغير معادلة القوة؟ وهل تصمد حماس حقاً فى وجه الضغوط دون أن تضطر إلى النزول قليلاً فى اتجاه المطالب الإسرائيلية؟ وما هى نقطة الالتقاء بين حماس وإسرائيل؟

لاشك أن صمود حماس يقوم على أساس شعورها بأنها تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى فى الداخل، حيث من حقه أن تدير شئونه حكومة نظيفة تسير على

رعاية مصالحه، وفى مواجهة إسرائيل التى أنكرت كل حقوقه، بدءاً بحقه فى الحياة، وانتهاءاً بحقوقه السياسية. تشعر حماس أيضاً أنها تمثل أشواق الشعب الفلسطينى إلى الحياة الحرة من كل قيد، كما تدرك حماس أن ظروف الشعب الفلسطينى ليست ظروفاً طبيعية، وأن إسرائيل ليست محتلاً عادياً، وإنما هى محتل يدعى الحق فى الأرض ويسعى إلى إبادة الشعب، كما تدرك حماس البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها، وكلها داعمة لإسرائيل. كذلك تدرك حماس أن حركة فتح التى قادت النضال الفلسطينى منذ البداية، وحافظت على القضية الفلسطينية حية داخل فلسطين، وعلى المسرح الدولى قد أصابها الوهن والعجز، وأنها استكانت للواقع الذى طورته إسرائيل، وصارت معصوبة العينين فى مجرى المشروع الصهيونى دون أن يكون ذلك اتهاماً لها بالتواطؤ مع إسرائيل. ولكن الذى لا تدركه حماس، وربما ليست مستعدة لإدراكه، هو أن المطالبة بكل شئ فى وقت واحد يستعدى عليها الجميع. ففى داخل فلسطين تخشى سلطة فتح السابقة من أن تنجح تجربة حماس فيقاس عجز حركة فتح وفسادها على نزاهة حماس ونجاحها. كذلك تخشى حركة فتح من التحول بالكفاح الفلسطينى فى الإطار العلمانى إلى الإطار الدينى، خاصة وأن حماس تتخذ الإسلام مرجعية لها، وإن أظهرت درجة عالية من المرونة والانفتاح على الأديان الأخرى، فأيدت ترشيح عدد من المسيحيين ضمن قوائمها الانتخابية. وتخشى فتح أيضاً من أن تفتح حماس ملفات الفساد فيكون ذلك سابقة خطيرة وفضيحة كبرى لبعض الرموز التى انخرطت فى العمل الوطنى، حتى لو كان لها رصيد فى التاريخ النضالى، وكان لها اسم فى سماء المسيرة الفلسطينية الطويلة.

أما إسرائيل، فتخشى أن تصبح حماس عقبة فى سبيل تحقيق مشروعها لالتهام بقية فلسطين، وربما خالطتها مشاعر متضاربة عندما فازت حماس فى الانتخابات، فحاولت فى البداية أن تشيع أن إسرائيل هى التى أنشأت حماس، وهى التى سمحت

أيا بخوض الانتخابات، ولو كانت تعلم أنها سوف تنجح لمنعتها بكل الطرق من ذلك. ولكن هذه الدعاية فشلت فى تحقيق هدف إسرائيل، فلجأت إسرائيل إلى الضغط على أبومازن حتى يقوم بدوره بالضغط على حماس، وهو ما حدث بالفعل، حيث قبل على مضض – بعد مساومات ومناورات -- الحكومة التى شكلتها حماس، وبعد أن رفضت فتح والمنظمات الأخرى المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية حتى تتعرض حماس وحدها للضغوط، ثم تركت السلطة المنصرفة الخزانة العامة خاوية، بل وتعانى من الديون، وذلك حتى تشعر حماس بما كانت تعانيه السلطة السابقة والعبء الذى تحملته تلك السلطة، فتضطر حماس إلى التخلى عن المهمة. ويساعد على ذلك وقف المساعدات كلياً من جانب الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وتقاعس العالم العربى عن نجدة حماس، وذلك حتى تتفجر من الداخل بسبب الحاجة إلى المال. كذلك تنظر إسرائيل إلى تجربة حماس بقلق شديد، لأنه حتى لو تمكنت حماس من التوصل إلى حل وسط مع إسرائيل، فإن إسرائيل لا تريد النجاح لبرامج الإصلاح التى تنفذها حماس، لأن نجاح حماس فى ذلك سوف يظهر قدرة الشعب الفلسطينى على أن يكون نموذجياً، وهذا ما يزعج إسرائيل مادام الصراع بين الشعبين يقوم على أساس التفاضل بين أهلية كل منهما للبقاء، حيث أوهمت إسرائيل العالم منذ البداية بأنها جاءت بشعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب، وهذا هو الشعب الفلسطينى يثبت أنه أجدر الشعوب العربية فى الحضارة والبقاء. كذلك، فإن نجاح الشعب الفلسطينى فى تحقيق الديمقراطية ومقاومة الفساد سوف يكون لطمة للولايات المتحدة.

أما النظم العربية، فلاشك أنها ترقب تجربة حماس بقلق مكتوم، لأنها – أى حماس – تحقق ما تعانى منه هذه النظم وهو الاستبداد والفساد.

ولا نستبعد أن تكون إسرائيل قد صارحت الدول العربية بكل هذه المعانى، وأثارت مخاوفها مثلما فعلت من قبل عندما اقنعت الدول العربية بأن حماس

«منظمة إرهابية»، ولايزال الجدل الخفي محتدماً بين إسرائيل والدول العربية حول الطابع الإرهابي لحماس. فترى إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، أن حماس منظمة إرهابية بطبيعتها، لأنها تطالب بكل فلسطين، بينما توافق إسرائيل والولايات المتحدة على مطالبة اليهود بكل فلسطين، ولا ترى الدولتان غضاضةً في ذلك، فضلاً عن أن هناك إجماعاً في إسرائيل على ذلك، ولكن الخلاف يدور حول التوقيت والأساليب، وليس حول الهدف الأكبر، وهو ما يظهر من برامج الأحزاب الإسرائيلية الكبرى الثلاثة، وهي كاديما والليكود والعمل.

وأرجو ألا يفهم هذا التحليل على أنه إغلاق للأمل ألمام صمود حماس، أو أن صمودها هو نوع من الانتحار، لأن المنظمة التي يضحي أعضاؤها بأرواحهم لا يعوزها الصمود السياسي والمعنوي، وهو لا يقل أهمية عن الصمود في ميدان الشهادة.

فما هي الأوراق والعوامل التي يمكن لحماس أن تستفيد منها في هذا الموقف العصيب؟ يمكن أن نتذكر عدداً من الأوراق والعوامل التي تساعد صمود حماس. وأول هذه الأوراق هي الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم التي ترى المؤامرة على شعب حلم يوماً بالحرية الداخلية، والتحرر من الاستعمار الإسرائيلي، ولكن مجرد الحلم وقفت دونه الأهوال، وهذا درس هام في البيئة الدولية المعاصرة، بل يرى المؤامرة من خلال اللجنة الرباعية المكلفة بالبحث عن حل للصراع، ويرى العالم كله يتصدى لحماس الطرف المقاوم، ولا يتصدى للمعتدي الإسرائيلي. هذا المناخ الدولي يحيط الشعوب الصغيرة، كما يفقدها الحق في أن ترى الانصاف. أما الدرس الثاني الذي خرجت به الشعوب، فهو أن الديمقراطية الغربية وشعاراتها في الحرية والاستقلال، ليست سوى شعارات جوفاء، وتستغل لأطماع سياسية، والتلاعب بآمال هذه الشعوب. أما الورقة الثانية، فهي أن الشعوب العربية والإسلامية يمكن أن تسد حاجات الشعب الفلسطيني حتى لا يضطر إلى التعرض

للضغوط والابتزاز. الورقة الثالثة، هى الحكومات العربية التى لا يجوز أن تظل على موقف الصامت إزاء قتل تجربة حماس، مما يؤدى إلى توترات داخل المجتمعات العربية، ويزيد الضغوط على هذه الحكومات. وأعتقد أن موقف الحكومات العربية كان أحد أسباب توحش المواقف الأجنبية ضد حماس. ولو كانت الدول العربية قد حافظت على حماس منذ البداية لكان صدامها السياسى مع إسرائيل محققاً، ولكانت العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية وواشنطن قد تعرضت للانكشاف. فكيف تخرج الدول العربية من هذا المأزق حتى توفق بين الجانبين؟

أما الساحة الإسرائيلية، فلا يتوقع لها تحسناً، بل نتوقع أن تفتح إسرائيل قضية العرب فيها خلال الفترة القادمة. وأما الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الأمل كبير فى أن تتعرض الإدارة الحالية فى واشنطن للمشاكل حتى تعيد واشنطن النظر فى سياساتها، خاصة بعد أن تردد أن الإدارة بدأت تضيق ذرعاً بالضغوط الإسرائيلية والابتزاز، حسبما أشارت الدراسة السالف الإشارة إليها. إن المستقبل يمكن أن يطور الكثير مادام الصمود فى مواجهة الظلم والبغى سيظل ساحة للجهاد والاستشهاد.

وأخيراً، يجب أن تدرك إسرائيل أن محاربة حماس ينهى أى أمل لدى الشعب الفلسطينى فى الحياة، مما يؤدى إلى انقضاضه على إسرائيل، بعد ان فقد الحرص على ما تبقى من أمل فى الحياة. ويجب أن تدرك إسرائيل أيضاً أن موقف فتح يرتبط بالتنافس الحزبى داخل فلسطين، وقد فات الوقت الذى تستطيع إسرائيل أن تدعى فيه بأن سلطة فتح كانت تسكت على مخطط إسرائيل فى ابتلاع إسرائيل، وتتآمر على مقدرات الشعب الفلسطينى، كما يجب أن تدرك فتح أن إسرائيل هى المحتل والعدو، وأن حماس تحاول أن تحمل الراية الثقيلة، وأن طريق الجهاد لا يحتمل التنافس، ولكن فشل حماس سوف يؤدى إلى انهيار المعبد على رؤوس الجميع